

### مقدمة:

تحتل قضايا حقوق الإنسان مكانة مهمة في اهتمامات وسائل الإعلام في المجتمعات الديمقراطية، وتزداد هذه الأهمية في المجتمعات التي تمر بمراحل انتقال سياسي نحو الديمقراطية، إذ يُعدّ حجم ونوع تغطية وسائل الإعلام لقضايا حقوق الإنسان، أحد المعايير الأساسية لمهنية هذه الوسائل ودورها في ترسيخ الديمقراطية وممارساتها.

تقدم هذه الدراسة تحليلاً لنتائج مشروع رصد "تغطية الإعلام لانتهاكات حقوق الإنسان"، الذي أجراه معهد الإعلام الأردني (JMI)، في الفترة ما بين 5 كانون الأول (ديسمبر) 2013، و5 كانون الثاني (يناير) 2014، في ثمانية وسائل إعلام. وقد أظهرت هذه النتائج بعض الاختلافات في تغطية وسائل الإعلام الأردنية لقضايا حقوق الإنسان، من نواحي قانونية ومهنية وأخلاقية.

### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1) تعرّف حجم اهتمام وسائل الإعلام الأردنية، بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان، بشكل عام، وحسب الصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية.
- 2) تعرّف حجم اهتمام وسائل الإعلام الأردنية بقضايا انتهاكات حقوق الإنسان، حسب الوسيلة، ووفقاً لنمط ملكية الوسيلة، وسياساتها التحريرية.
- 3) تعرّف حجم ونوع الانتهاكات، حسب موضوعات التغطية.
- 4) تعرّف الهوية الجغرافية للمضامين التي عالجت انتهاكات حقوق الإنسان.
- 5) تعرّف اتجاهات القيم المهنية في تغطية وسائل الإعلام لانتهاكات حقوق الإنسان، ومدى التزامها بالمعايير المهنية، وهي الفصل بين الأخبار والآراء، والتحيز، واتجاهات التغطية، والتعريف بالجهة المختصة بالانتهاك، والإشارة إلى القوانين المتعلقة بالانتهاك.

### المنهجية:

اعتمد الرصد على أداة تحليل المضمون (Content Analysis)، بجانبها الكمي والكيفي، وهي أداة بحث تُستخدم لوصف المحتوى الظاهر للرسالة الاتصالية، بشكل موضوعي (Objective)، ومنتظم (Systematic)، وكمّي (Quantitative).

وقد صُمّمت أداة الرصد بما يستجيب مع أهداف المشروع، ونفّذ الرصد فريق مدرب من الراصدين، ومساعدتي البحث، وحُلّت النتائج باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Spps).

المعيار الأساسي الذي استندت إليه آلية اختيار المواد الصحفية المشمولة بالرصد، هو تضمّنها إشارة "صريحة" إلى حدوث انتهاك؛ فلم يكن للراصد أن "يؤوّل" نص ما هو مكتوب، أو يستخدم معلوماته السابقة عن الحدث، بل كان السؤال الأساس: هل عرّفت هذه التغطية قارئاً، لا يملك أي خلفية عن الواقعة، أن انتهاكاً قد وقع؟

لهذا، كانت تغطيات متعددة للحدث ذاته، يدخل بعضها في عينة الرصد، في حين يُستبعد بعضها الآخر؛ فتغطية إحدى وسائل الإعلام لمحاكمة القائد السلفي "أبو قتادة"، في قضية "تفجيرات الألفية"، دخلت العينة، لأن التغطية أبرزت اعتراض المتهم على تعيين قاض عسكري في هيئة المحكمة، بما ينتهك حقه كمدني في محاكمة عادلة.

لكن تغطية جلسة المحاكمة ذاتها، في وسيلة إعلام ثانية، استُبعدت، لأنها اكتفت بخبر إعادة محاكمة المتهم، و"دستورية" تعيين قاض عسكري في هيئة المحكمة، دون أدنى إشارة إلى أن هناك من يرى في ذلك انتهاكاً.

إضافة إلى ذلك، قام الرصد على مبدأ أساسي آخر، هو الحياد، أي رصد الانتهاكات بمعزل عن الانحيازات الفكرية للراصد، من هنا، دخل في عينة الرصد خبر اعتقال السلطات الموريتانية شاباً كتب في صفحته على "فيسبوك" مقالاً مسيئاً للنبي، كما دخلت في العينة أخبار اعتقال صحفيين انتقدوا السلطات في بلادهم.

لقد استندت هذه الآلية في الرصد إلى حقيقة أن "تنوير" الجمهور بما يدور حوله من وقائع، ومن بينها الانتهاكات، هو أحد الوظائف الأساسية للإعلام، التي يجب أن يقوم بها بدقة وحياد وشمولية. وأحد أهداف مشروع الرصد هذا، هو محاولة التحقق من مستوى قيام وسائل الإعلام بمهمتها التنويرية هذه.

### العينة:

حُدّدت عينة الدراسة بشكل يحقق أهداف الدراسة، ويمثّل مجتمعها، كما حُدّدت على مراحل؛ ففي ما يخصّ عينة الوسائل، اختيرت الصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية، في المرحلة الأولى، ثم حُدّدت أربع صحف يومية، حسب نمط الملكية، والسياسة التحريرية، وهي:

- (1) "الرأي": صحيفة يومية، يساهم فيها القطاع العام، من خلال ملكية الضمان الاجتماعي نحو 55% من أسهمها، وتمثّل صحف "الموالة".
- (2) "الدستور": صحيفة يومية، يساهم فيها القطاع العام، من خلال الضمان الاجتماعي، الذي يملك نحو 35% من أسهمها، وهي صحيفة "الموالة".
- (3) "الغد": صحيفة يومية، يملكها القطاع الخاص، وتُطرح بوصفها ممثلة لخطّ ليبرالي في سياساتها التحريرية.
- (4) "السبيل": صحيفة يومية، مملوكة للقطاع الخاص، وسياساتها التحريرية أقرب إلى الحركة الإسلامية، والأخوان المسلمين في الأردن.

أما الصحافة الإلكترونية، فحُدّدت أربع مواقع إلكترونية، وجميعها مملوكة للقطاع الخاص، وهي:

- (1) "عمون": أول موقع صحفي إلكتروني في الأردن، ويركز على الشؤون المحلية.
- (2) "خبرني": موقع إلكتروني يركز على الشؤون المحلية.
- (3) "جو24": موقع إلكتروني، يهتم إلى جانب المحلية، بالشؤون العربية، ويهتم بقضايا الحقوق المدنية.
- (4) "عين نيوز": موقع إلكتروني، يهتم بقضايا حرية التعبير في الإعلام، والحقوق المدنية.

### نتائج الدراسة:

#### حجم التغطية الإعلامية للانتهاكات:

بلغ عدد المواد الصحفية التي نُشرت خلال فترة الرصد، وتضمّنت إشارة صريحة إلى انتهاك، 1887 مادة صحفية، بمعدل نشر يومي 67 مادة. وكما يوضح الجدول رقم (1)، فقد توفّقت الصحافة المطبوعة على الإلكترونية، من الناحية الكمية، في حجم تغطيتها للانتهاكات، إذ نشرت 1294 انتهاكاً، بنسبة 69% من مجمل التغطية الإعلامية لهذا الشهر، وبمعدل نشر يومي 46 مادة، مقابل 593 انتهاكاً، للصحافة الإلكترونية، نسبتها 31% من التغطية، وبمعدل نشر يومي 21 مادة.

مساهمة الصحافة المطبوعة بما يقارب الثلثين من حجم تغطية الانتهاكات، يعود بشكل أساسي إلى فرق حجم التغطية الإعلامية الإجمالية لدى النوعين؛ فالتغطية الإعلامية لأي وسيلة إعلام مطبوعة، هي أضعاف أي وسيلة إلكترونية، لهذا، فإنه من المتوقع لأي رصد يبحث في أي موضوع خارج انتهاكات حقوق الإنسان، أن يكشف تفاوتاً مشابهاً في حجم التغطية.

ساهمت الصحافة المطبوعة بالنصيب الأكبر من حجم التغطية الإعلامية للانتهاكات في المجمل، كما حققت تفوقاً كمياً، في كل فئة تصنيف على حدة، باستثناء فئة واحدة، هي "شؤون المرأة والنوع الاجتماعي"، التي تفوقت فيها الإلكترونية، إذ قُدمت 66 تغطية، مقابل 62 للمطبوعة.

الجدول رقم (1) حجم تغطية انتهاكات حقوق الإنسان حسب نوع الصحافة

الوسيلة	التكرار	%
صحافة مطبوعة	1294	69
صحافة إلكترونية	593	31
المجموع	1887	100

#### حجم التغطية حسب الموضوعات ونوع الوسيلة:

تفاوتت اهتمام الصحافة الأردنية بتغطية الانتهاكات من موضوع إلى آخر، ويوضح الجدول رقم (2) الانتهاكات العريضة، مرتبة تنازلياً، حسب حجم الاهتمام، إذ جاءت الانتهاكات في موضوع "المجموعات الخاصة والمهمشة" هي الأكثر حضوراً في المضامين الإعلامية، تلاها "الحق في الوصول إلى الخدمات العامة"، وكانت المواضيع الأقل حضوراً هي "الأقليات" و"المواطنة والجنسية".

الجدول رقم (2) حجم التغطية حسب الموضوع ونوع وسيلة الإعلام

الفئات العريضة حسب الموضوع	الصحافة الورقية		الصحافة الإلكترونية		المجموع	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
المجموعات المهمشة والخاصة	494	38	127	22	621	33
الحق في الوصول الى الخدمات العامة	290	22	150	25	440	23
القضاء والعدالة	218	17	100	17	318	17
الحقوق السياسية والمدنية	115	9	74	13	189	10
شؤون المرأة والنوع الاجتماعي	62	5	66	11	128	7
شؤون اللاجئين	63	5	29	5	92	5
حرية الصحافة	32	2	30	5	62	3
المواطنة والجنسية	13	1	7	1	20	1
الأقليات	13	1	6	1	19	1

#### 1) المجموعات الخاصة والمهمشة:

غطت موضوع "المجموعات الخاصة والمهمشة" 621 مادة صحفية، شكّلت 33% من إجمالي تغطية الانتهاكات، بواقع 38% من إجمالي تغطية الانتهاكات في الصحافة المطبوعة، ومثل الموضوع الأكثر تكراراً فيها، و22% من إجمالي تغطية الانتهاكات في الصحافة الإلكترونية، وكان الموضوع الثاني من حيث التكرار فيها.

وكما يوضح الجدول رقم (3)، يضم هذا الموضوع فئات فرعية، هي "المناطق النامية والأقل تنمية" و"الأطفال" و"ذوو الإعاقات" و"ضحايا النزاعات". وتركز معظم التغطية في فئة واحدة، هي "ضحايا النزاعات"، التي أدرج ضمنها، ضحايا الحروب، والتفجيرات الإرهابية، والصراعات السياسية والمذهبية والعرقية، ونالت 496 مادة صحفية، نسبتها 80% من مجمل انتهاكات هذا الموضوع، و26% من مجمل التغطيات الإعلامية للانتهاكات بشكل عام.

ويعود ارتفاع نسبة تغطية هذا النوع من الانتهاكات إلى الأوضاع السائدة في أكثر من بقعة في الإقليم، والعالم بشكل عام.

وقد ساهمت الصحافة المطبوعة بـ424 مادة صحفية في فئة "ضحايا النزاعات"، كانت نسبتها 68% من إجمالي التغطية الإعلامية موضوع "المجموعات الخاصة"، و33% من مجمل تغطية الانتهاكات في الصحافة المطبوعة. في حين قَدِّمَت الإلكترونية 72 مادة صحفية، بنسبة 12% من مجموع الانتهاكات في "المجموعات الخاصة"، و12% من مجموع الانتهاكات التي غطتها الإلكترونية بشكل عام.

الفئة الفرعية الثانية في حجم تغطيات هذا الموضوع، كانت "الأطفال"، التي غطتها 106 مادة صحفية، وكانت من بين الفئات القليلة التي اقتربت فيها الإلكترونية من المطبوعة كميًا.

فقد ساهمت المطبوعة بـ57 مادة صحفية، نسبتها 9% من مجموع الانتهاكات في "المجموعات الخاصة"، و4%، من مجمل تغطية كل أنواع الانتهاكات في الصحافة المطبوعة، في حين ساهمت الإلكترونية بـ49 مادة صحفية، نسبتها 8% من انتهاكات "المجموعات الخاصة"، و8% من مجمل التغطية الإلكترونية لكل الانتهاكات.

جاءت فئتا "المناطق النائية والأقل تنمية"، و"ذوو الإعاقات"، الأقل؛ إذ غُطِّيت الأولى بـ14 مادة صحفية، نسبتها 2% من مجموع انتهاكات المجموعات الخاصة، والثانية بمادتين، نسبتها (0.3%).

قَدِّمَت الصحافة المطبوعة، 11 مادة صحفية لفئة "المناطق النائية"، تمثل 2% من مجموع انتهاكات "المجموعات الخاصة"، و1%، من مجموع الانتهاكات التي غطتها، في حين قَدِّمَت الإلكترونية للفئة ذاتها، 3 مواد، تمثل (0.5%) من مجمل تغطيتها للانتهاكات.

أما "ذوو الإعاقات"، فلم تُغَطَّ انتهاكاتهم أي مادة صحفية في الصحافة المطبوعة لهذا الشهر، في حين ساهمت الصحافة الإلكترونية بما نسبته (0.3%) من مجمل التغطية الإلكترونية للانتهاكات، في هذه الفئة الفرعية.

أما على مستوى وسائل الإعلام، فقد ساهمت الرأي والسيبيل والغد بنسب متقاربة في حجم تغطية الصحافة المطبوعة لـ"المجموعات الخاصة"، إذ قَدِّمَت على التوالي 27% و26% و25% من عدد الانتهاكات التي غطتها الصحافة المطبوعة، تبعثها بفارق كبير نسبيا، الدستور، التي ساهمت بـ22% من حجم تغطية المطبوعة لهذا الموضوع.

في حين تفاوت حجم التغطية في الصحافة الإلكترونية، فسجّل "جو24" أعلى مساهمة، شكّلت 43% من مجمل التغطيات الإلكترونية لـ"المجموعات الخاصة"، تلاه "عمون"، الذي ساهم بـ20%، في حين ساهم كل من "خبرني" و"عين نيوز" بـ18% لكل منهما.

وقد خصّصت وسائل الإعلام في الصحافة المطبوعة، لفئة "ضحايا النزاعات"، نسبة كبيرة من إجمالي تغطياتها للانتهاكات؛ وحلّت "الغد" في المرتبة الأولى، التي خصّصت لـ"ضحايا النزاعات" 37% من مجمل تغطيتها الإعلامية للانتهاكات، تبعثها "الرأي" بنسبة 36%، ثم "الدستور" 32%، وأخيرا "السيبيل"، التي خصّصت 28% من مجمل مساحتها، لأخبار "ضحايا النزاعات".

واشتركت الصحافة الإلكترونية مع المطبوعة في أنها خصصت الجزء الأكبر من إجمالي تغطياتها الإعلامية لفئة "ضحايا النزاعات"، وكان الأول "عين نيوز"، الذي غطى "ضحايا النزاعات" بـ21% من مجمل تغطيته لجميع أنواع الانتهاكات، تبعه "جو24"، بنسبة 15%، ثم "عمون"، بنسبة 9%، تلاه "خبرني"، بنسبة 8%،

وقد اشتركت وسائل الإعلام، جميعها، في تدني حجم تغطيتها "المناطق النائية والأقل تنمية"، وأعلى وسيلتي إعلام في تغطية هذه الفئة كانتا "الغد" و"جو24"، اللتين خصّصتا لها 1% من مجموع تغطيتهما لجميع أنواع الانتهاكات، في حين خصّصت جميع الوسائل الباقية، أقل من 1%، من حجم تغطيتها.

والأمر ذاته ينطبق على "ذوو الإعاقات" الذي غطاه "جو24" و"عمون" بأقل من 1% من حجم تغطيته العام للانتهاكات، في حين لم تخصص له أي من وسائل الإعلام الأخرى، أي مادة، هذا الشهر.

### الجدول رقم (3) المجموعات المهمشة والخاصة

المجموع	المجموعات المهمشة والخاصة										نوع وسيلة الاعلام	
	أخرى		ضحايا النزاعات		ذوو الإعاقات		الأطفال		المناطق النائية والأقل تنمية			
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
27	134	0	0	27	116	0	0	26	15	27	3	الراي
22	109	100	2	21	88	0	0	30	17	18	2	الدستور
25	123	0	0	25	108	0	0	19	11	36	4	الغد
26	128	0	0	26	112	0	0	25	14	18	2	السبيل
100	494	100	2	100	424	0	0	100	57	100	11	المجموع
43	55	100	1	35	25	50	1	53	26	67	2	جو 24
18	23	0	0	18	13	0	0	20	10	0	0	خبرني
20	26	0	0	22	16	50	1	16	8	33	1	عمون
18	23	0	0	25	18	0	0	10	5	0	0	عين نيوز
100	127	100	1	100	72	100	2	100	49	100	3	المجموع
100	621	100	3	100	496	100	2	100	106	100	14	المجموع العام

### (2) حق الوصول إلى الخدمات العامة:

حلّ موضوع "الوصول إلى الخدمات العامة"، ويشمل الحقوق المتعلقة بالصحة، والتعليم، ومياه الشرب، والسكن، والغذاء، والخدمات البلدية، ثانياً، في قائمة اهتمامات الصحافة الأردنية؛ إذ خصّصت له 450 مادة صحفية، شكّلت 24% من مجمل التغطية الإعلامية للانتهاكات، وعددها 1887 تغطية، كما يوضحها الجدول رقم (4).

وتركّز ثقل التغطية الإعلامية في هذا الموضوع على فئتي "الخدمات البلدية الجيدة"، التي شملت خدمات الطرق والكهرباء، و"التعليم الجيد"، فعطّيت الفئة الأولى، بما نسبته 45% من إجمالي تغطيات "الخدمات العامة"، وعطّيت الثانية بنسبة 24% منها.

في حين توزّعت تغطية الـ31% الباقية من حجم التغطية الإعلامية لهذا الموضوع، بتفاوت واضح على بقية الفئات الفرعية، أعلاها كان 9% للـ"خدمات الصحية"، وأدناها 1% لفئة "المواصلات العامة".

ويلاحظ من النسب السابقة، تدني المتابعة الصحفية لاثنتين من أكثر قضايا الخدمات العامة إلحاحاً في الأردن، وهي مياه الشرب والمواصلات العامة، بالتحديد مياه الشرب، في بلد يحل مرتبة متقدمة في قائمة الدول الأفقر مائياً على مستوى العالم، إذ غطّيت هذه الفئة بـ19 مادة صحفية، هذا الشهر، رغم أن المتابع يلاحظ أنه في فصل الصيف، عندما يزيد يزيد الطلب على المياه، يكون هناك تغطيات يومية للانتهاكات هذه الفئة؛ ما يشير إلى وجود نمط تغطية "موسمية" في مجال الخدمات.

في ما يتعلق بالفروق بين الصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية، فقد توفقت المطبوعة على الإلكترونية كمياً؛ فساهمت بما نسبته 66% من تغطيات هذه المجموعة، مقابل 34% للصحافة الإلكترونية، لكن الأرقام تكشف أن الصحافة الإلكترونية، خصّصت لـ"حق الوصول إلى الخدمات العامة"، مساحةً نسبية، من مجمل تغطيتها الخاصة للانتهاكات، أكبر من تلك التي خصّصتها المطبوعة له؛ فقد احتل هذا الموضوع المرتبة الأولى لدى الصحافة الإلكترونية، وذلك بنسبة 25% من إجمالي تغطياتها للانتهاكات.

على مستوى الصحافة المطبوعة، احتلت "الغد" المرتبة الأولى في حجم تغطيتها، ذلك بنسبة 30% من إجمالي التغطية الإعلامية لهذا الموضوع، تبعثها "الرأي" بنسبة 28%، ثم "الدستور" و"السبيل" بنسبة 22% و21% على التوالي.

لكن الوسائل في الصحافة الإلكترونية، تفاوتت بشكل أوضح في ما بينها؛ وكان "عمون" هو الأعلى؛ إذ ساهم بنسبة 47% من إجمالي التغطية الإلكترونية للانتهاكات هذا الموضوع، و"عين نيوز" هو الأقل، بنسبة 8%.

وقد نالت فئة "الخدمات البلدية" النصيب الأكبر من تغطية وسائل الإعلام المطبوعة، وذلك بنسبة 43% من حجم تغطيتها للانتهاكات هذا الموضوع، وكان "الغد" هي الأكثر مساهمة، إذ قدّمت ما نسبته 34% من مجمل تغطية المطبوعة للانتهاكات هذه الفئة، في حين سجّلت السبيل أدنى مساهمة، بنسبة 14%.

وكانت فئة "المواصلات العامة"، هي الأقل بين اهتمامات الصحافة المطبوعة في هذا الموضوع، فعطّيت بأربع مواد صحفية، نسبته 1%، قدمت "الرأي" اثنتين منهما، فيما قدمت "الغد" و"السبيل" الأخرين.

بالنسبة للصحافة الإلكترونية، فقد تفاوتت مساهمة كلّ منها بشكل واضح في حجم التغطية؛ إذ تصدر "عمون" بنسبة 47% من إجمالي انتهاكات هذا الموضوع، تبعه "خبرني"، بنسبة 35%، ثم بفارق كبير "جو24" و"عين نيوز"، بنسبة 12% و5% على التوالي.

الجدول رقم (4) الحق في الوصول الى الخدمات العامة

المجموع	الحق في الوصول الى الخدمات العامة																نوع وسيلة الاعلام		
	اخرى		الوصول الى الغذاء وسلامته		ظروف سكن ملائمة		الوصول الى خدمات بلدية جيدة		الوصول الى المواصلات العامة		الحق في مياه شرب نظيفة		الحق في الخدمات الصحية		الحق في التعليم الجيد				
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
28	80	0	0	19	5	29	5	29	36	50	2	35	6	28	8	26	18	الرأي	الصحافة الورقية
22	63	0	0	27	7	35	6	23	29	0	0	41	7	24	7	10	7	الدستور	
30	86	0	0	19	5	12	2	34	42	25	1	6	1	24	7	40	28	الغد	
21	61	100	2	35	9	24	4	14	18	25	1	18	3	24	7	24	17	السبيل	
100	290	100	2	100	26	100	17	100	125	100	4	100	17	100	29	100	70	المجموع	
12	18	11	1	22	2	25	2	10	7	0	0	0	0	8	1	14	5	جو 24	الصحافة الإلكترونية
35	53	78	7	11	1	13	1	39	28	100	1	0	0	42	5	27	10	خبرني	
47	71	11	1	56	5	63	5	47	34	0	0	100	2	42	5	51	19	عمون	
5	8	0	0	11	1	0	0	4	3	0	0	0	0	8	1	8	3	عين نيوز	
100	150	100	9	100	9	100	8	100	72	100	1	100	2	100	12	100	37	المجموع	
100	440	100	11	100	35	100	25	100	197	100	5	100	19	100	41	100%	107	المجموع العام	

### 3) القضاء والعدالة:

احتل هذا الموضوع المرتبة الثالثة في اهتمامات الصحافة بشكل عام، فبلغ عدد تغطياته 318 مادة صحفية، نسبتها 17% من إجمالي التغطية الإعلامية للانتهاكات، وشمل قضايا "استقلال القضاء"، و"الحق في محاكمة عادلة"، و"الهروب من العدالة"، و"الجريمة والحياة العامة"، و"انتهاك ظروف الاعتقال والاحتجاز"، كما يوضحها الجدول رقم (5).

وتكشف الأرقام أن ثقل التغطية تركّز أساسا في "الجريمة والحياة العامة"، التي أُدرجت ضمنها أخبار جرائم القتل، والإيذاء، والاعتداء على الممتلكات، والسطو المسلح وغيرها؛ فقد غُطيت هذه الفئة بـ164 مادة صحفية، شكلت 52% من مجمل تغطيات القضاء والعدالة، في حين كانت فئة "استقلال القضاء"، هي الأدنى، بنسبة 3%.

وتكشف الأرقام السابقة، اتساع مساحة التغطية الإعلامية لأخبار الجرائم، هذا الشهر؛ فقد شكّلت تغطية فئتي "الجريمة والحياة العامة" و"الهروب من العدالة" ويتعلق كلاهما بأخبار الجرائم، ما نسبته 72% من مجمل الانتهاكات التي غطتها وسائل الإعلام في فئة القضاء والعدالة، أما نسبتها من إجمالي التغطية الإعلامية للانتهاكات، فهي 12%.

ولا تمثّل نسبة الـ12% هذه، كل حجم تغطية الجرائم في وسائل الإعلام، لأن أفراد فئة تصنيف خاصة بالنساء، وأخرى خاصة بالأطفال، جعل أعمال العنف ضدّهما ترخّل إلى فئتيهما، ومع الأخذ في الاعتبار أن نسبة أعمال العنف ضد النساء (كما سيظهر لاحقا عند تحليل نتائج موضوع شؤون المرأة)، هي 4% من إجمالي الانتهاكات التي غطتها وسائل الإعلام، فإن هذا يرفع نسبة تغطية الجرائم إلى 16%.

في ما يتعلق بالفروق بين الصحافة المطبوعة والصحافة الإلكترونية، فقد ساهمت المطبوعة بـ218 مادة صحفية، نسبتها 69% من إجمالي التغطية الإعلامية للانتهاكات هذه الفئة، و17% من إجمالي تغطية المطبوعة للانتهاكات، ليحتل بذلك موضوع القضاء والعدالة المرتبة الثالثة من اهتمامات الصحافة المطبوعة، بعد "المجموعات الخاصة" و"الخدمات العامة"، على التوالي.

في المقابل، قدّمت الإلكترونية 100 مادة صحفية، نسبتها 31%، من انتهاكات هذا الموضوع، و17%، من مجمل إجمالي تغطيتها للانتهاكات، ليحتل القضاء والعدالة، أيضا، المرتبة الثالثة، في قائمة اهتمامات الصحافة الإلكترونية، بعد "الخدمات العامة" و"المجموعات الخاصة" على التوالي.

بالنسبة للفروق بين وسائل الإعلام، فقد احتلت "السبيل" المرتبة الأولى في حجم مساهمتها في تغطيات "القضاء والعدالة"، وقدّمت 83 مادة صحفية، نسبتها 38% من مجمل تغطيات المطبوعة لهذا الموضوع، تبعها "الرأي" بـ53 مادة صحفية، نسبتها 24%، وأخيرا، "الدستور" و"الغد"، بـ41 مادة صحفية لكل منهما، ونسبة 19%.

أما الإلكترونية، فقد سجّلت تفاوتًا كبيرًا في حجم مساهمتها في هذا الموضوع، فكانت "خبرني" هي الأعلى، بـ38 تغطية، ونسبة 38%، و"عين نيوز"، هي الأدنى بنسبة 12%.

وقد أظهرت الأرقام أن اهتمام "السبيل"، التي ساهمت بأكبر نسبة تغطية في هذا الموضوع، تركّز على فئة "انتهاك ظروف الاعتقال والاحتجاز"، ويعود ذلك إلى توسعها في تغطية أخبار اعتقال واحتجاز قيادات الإخوان المسلمين ومناصريهم من المناهضين للحكم العسكري في مصر، من ناحية، وتوسعها في تغطية أخبار المعتقلين في السجون الإسرائيلية من ناحية أخرى. في حين ركّزت وسائل الإعلام المطبوعة الثلاث الأخرى تغطيتها في فئة "الجريمة والحياة العامة".

بالنسبة للصحافة الإلكترونية، فقد تركّز اهتمام "خبرني" و"عمون"، الأعلى في حجم تغطية هذا الموضوع، فقد تركّز اهتمامهما على فئة "الجريمة والحياة العامة".

الجدول رقم (5) القضاء والعدالة

المجموع	القضاء والعدالة													نوع الوسيلة
	أخرى		انتهاك ظروف اعتقال واحتجاز		الجريمة والحياء العامة		الهروب من العدالة		الحق في محاكمة عادلة		استقلال القضاء		الوسيلة	
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
24	53	0	0	11	5	31	34	33	13	0	0	13	1	الرأي
19	41	0	0	9	4	21	23	25	10	13	2	25	2	الدستور
19	41	0	0	9	4	24	26	8	3	50	8	0	0	الغدا
38	83	0	0	71	32	24	26	35	14	38	6	63	5	السبيل
100	218	0	0	100	45	100	109	100	40	100	16	100	8	المجموع
12	12	0	0	38	3	5	3	4	1	50	4	33	1	جو 24
38	38	0	0	0	0	55	30	27	7	0	0	33	1	خبرني
36	36	0	0	63	5	31	17	46	12	25	2	0	0	عمون
14	14	0	0	0	0	9	5	23	6	25	2	33	1	عين نيوز
100	100	0	0	100	8	100	55	100	26	100	8	100	3	المجموع
100	318	0	0	100	53	100	164	100	66	100	24	100	11	المجموع العام

#### 4) الحقوق المدنية والسياسية:

احتل موضوع "الحقوق السياسية والمدنية" المرتبة الرابعة، من اهتمام وسائل الإعلام، عينة الرصد، إذ تمت تغطيته بـ 189 مادة صحفية، شكّلت 10% من مجمل الانتهاكات، التي غطتها جميع وسائل الإعلام لهذا الشهر، كما هو واضح في الجدول رقم (6).

اهتمام وسائل الإعلام في هذا الموضوع، ذهب بشكل أساسي إلى فئة "الحق في التجمع والتظاهر السلمي"، التي نالت 81 مادة صحفية، نسبتها 43% من حجم تغطية الانتهاكات في هذا الموضوع، تلتها، فئة "الحق في التوجه السياسي والاجتماعي"، التي غطيت بـ 28 مادة، نسبتها 15% من محجم التغطية.

ونالت فئة "الانتهاكات العمالية" أقل نسبة اهتمام، إذ غطتها 12 مادة صحفية، نسبتها 6% من حجم تغطية انتهاكات هذا الموضوع.

ساهمت الصحافة المطبوعة، بمعظم التغطية، فقدّمت 115 مادة صحفية، نسبتها 61% من حجم تغطية انتهاكات هذا الموضوع، مقابل، 74 مادة، للصحافة الإلكترونية، نسبتها 39% من حجم تغطية انتهاكات هذا الموضوع.

اشتركت الصحافة المطبوعة مع الإلكترونية في اهتمامهما بنفس الفئات الفرعية؛ فاحتلت فئة "الحق في التجمع والتظاهر السلمي" المرتبة الأولى لدى الطرفين، مع اختلاف النسبة التي خصصها كل نوع لها، ففي حين خصصت المطبوعة لها 57% من حجم تغطيتها لانتهاكات هذا الموضوع، خصصت لها الإلكترونية 22%.

ولا بد من الإشارة، إلى أن الفرق بين النسبتين، لا يعكس فرق أداء مرتبط بنوع الوسيلة، فقد كانت "السبيل" هي من رفع "كميا" حجم تغطية الصحافة المطبوعة لهذا الجانب، عندما قدّمت وحدها 42 مادة صحفية، من الـ 81 مادة، التي غطت انتهاكات الحق في التظاهر السلمي. ويعود هذا إلى توسّعها في تغطية أخبار مواجهة السلطات المصرية، مظاهرات أنصار الرئيس المصري المعزول، محمد مرسي، ضد الحكم العسكري في مصر، التي تزامنت مع إقرار هذه السلطات قانونا، يمنع التظاهر دون ترخيص مسبق.

كما اهتم الطرفان بـ "حق التوجه السياسي والاجتماعي"، الذي بلغت تغطياته في المطبوعة 12% من حجم تغطياتها لهذا الموضوع، في حين أفردت الإلكترونية له، 19%.



لكن التحليل التفصيلي لحجم تغطية كل وسيلة إعلام على حدة، يكشف أن النسب السابقة لا تعكس بالضرورة نمط حجم تغطية جميع وسائل الإعلام لفئة "الحقوق المدنية والسياسية"، إذ تفاوتت هذه الوسائل، في حجم تغطيتها لهذه الفئة، بشكل كبير، دون أن يرتبط هذا التفاوت بنوع الوسيلة، إلكترونية أو مطبوعة.

فقد قَدِّمت "السيبل"، المطبوعة، 63 مادة صحفية، نسبتها 33% من إجمالي التغطيات الإعلامية لهذا الموضوع، في حين أن "الرأي"، وهي مطبوعة أيضاً، قَدِّمت 11 مادة، بنسبة 6%.

وقدّم "جو 24" الإلكتروني، 28 مادة صحفية، بنسبة 15% من إجمالي تغطيات هذا الموضوع، في حين أن "عمون"، وهو إلكتروني أيضاً، قَدِّم 7 مواد، نسبتها 4% من مجمل تغطيات هذه الفئة.

### الجدول رقم (6) الحقوق السياسية والمدنية

المجموع	الحقوق السياسية والمدنية												نوع وسيلة الاعلام		
	أخرى		انتهاكات عمالية		الحق في التوجه السياسي والاجتماعي		حرية المعتقد والديانة		الحق في التجمع والتظاهر السلمي		الحق في الانتساب للأحزاب والنقابات				
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد			
10	11	33	3	0	0	0	0	0	0	11	7	17	1	الرأي	الصحافة الورقية
16	18	33	3	63	5	7	1	8	1	12	8	0	0	الدستور	
20	23	0	0	38	3	7	1	85	11	12	8	0	0	الغد	
55	63	33	3	0	0	86	12	8	1	65	42	83	5	السيبل	
100	115	100	9	100	8	100	14	100	13	100	65	100	6	المجموع	
38	28	5	1	100	4	36	5	20	1	50	8	64	9	جو 24	الصحافة الإلكترونية
26	19	38	8	0	0	50	7	0	0	25	4	0	0	خبرني	
9	7	14	3	0	0	7	1	20	1	13	2	0	0	عمون	
27	20	43	9	0	0	7	1	60	3	13	2	36	5	عين نيوز	
100	74	100	21	100	4	100	14	100	5	100	16	100	14	المجموع	
100	189	100	30	100	12	100	28	100	18	100	81	100	20	المجموع العام	

### (5) شؤون المرأة والنوع الاجتماعي:

احتلت هذا موضوع "شؤون المرأة والنوع الاجتماعي" المرتبة الخامسة في قائمة اهتمامات الصحافة، بشكل عام، وذلك بواقع 128 مادة صحفية، شكّلت 7%، من مجمل التغطيات الإعلامية لإجمالي التغطية الإعلامية للانتهاكات، كما يعكسها الجدول رقم (7).

وتركّزت معظم التغطيات في هذا الموضوع، في فئة "العنف ضد النساء"، الذي أُدرجت ضمنه أخبار جرائم القتل والإيذاء والانتهاكات الجنسية، وغيرها، التي جاءت في 82 مادة صحفية، غطّت هذه الفئة، بنسبة 64% من مجمل التغطية الإعلامية لهذا الموضوع، أما الفئة التي نالت أقل نسبة من التغطيات، فقد كانت "المرأة والمشاركة السياسية"، بنسبة 2%.

"شؤون المرأة والنوع الاجتماعي"، هو الموضوع الوحيد، الذي تفوّقت فيه الصحافة الإلكترونية، كمياً، على المطبوعة، إذ قَدِّمت الإلكترونية 66 مادة صحفية، نسبتها 52% من مجمل تغطية انتهاكات هذه الفئة، مقابل 62 مادة للمطبوعة، تمثل 48% من حجم هذه التغطية.

وتفوّقت الإلكترونية أيضا في حجم المساحة التي خصصتها لشؤون المرأة، من مجمل تغطيتها لجميع أنواع الانتهاكات، مقارنة بالمطبوعة، فقد خصصت الإلكترونية لهذا الموضوع 11% من حجم تغطيتها العامة للانتهاكات، مقابل 5% فقط، خصصتها الصحافة المطبوعة، لنفس الموضوع.

واشتركت الصحافة المطبوعة مع الإلكترونية، هذا الشهر، في أن "العنف ضد النساء"، احتل المساحة الأكبر من حجم تغطية شؤون المرأة، بشكل عام، فقد بلغت نسبة تغطية الإلكترونية لـ "العنف ضد النساء" 67% من مجمل تغطيتها للانتهاكات شؤون المرأة، في حين بلغت نسبة تغطية الصحافة المطبوعة لموضوع "العنف ضد النساء" 61% من مجمل تغطيتها للانتهاكات شؤون المرأة.

بالنسبة لوسائل الإعلام، كانت "الرأي" هي الأعلى بين الوسائل المطبوعة في حجم مساهمتها في تغطيات شؤون المرأة، وذلك بنسبة 31% من إجمالي التغطيات الإعلامية، في حين ساهمت بقية الوسائل بنسب متقاربة، فغطت "الدستور" 27% من انتهاكات هذا الموضوع، وغطت "الغد" و"السبيل"، ما نسبته 21%.

أما الإلكترونية، فقد سجّلت تفاوتاً أكثر وضوحاً، فغطت "خبرني" و"جو24" ما نسبته 33% و32% على التوالي، من مجمل تغطية الإلكترونية لهذا الموضوع، في حين غطت "عمون" 23%، و"عين نيوز" 12%.

الجدول رقم (7) شؤون المرأة والنوع الاجتماعي

المجموع	شؤون المرأة والنوع الاجتماعي															الوسيلة	نوع الوسيلة
	أخرى		المشاركة السياسية		العنف ضد المرأة (الجنس والجرائم)		شؤون اللباس والموضة والنجوم والمهنوعات		المرأة في العمل والحياة		حقوق المرأة		المرأة والقوانين والتشريعات				
	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار			
31	19	25	1	0	0	26	10	0	0	38	3	20	1	57	4	الراي	صحافة مطبوعة
27	17	25	1	0	0	26	10	0	0	50	4	40	2	0	0	الدستور	
21	13	0	0	0	0	24	9	0	0	13	1	40	2	14	1	الغد	
21	13	50	2	0	0	24	9	0	0	0	0	0	0	29	2	السبيل	
100	62	100	4	0	0	100	38	0	0	100	8	100	5	100	7	المجموع	
32	21	0	0	0	0	41	18	0	0	0	0	50	2	25	1	جو 24	صحافة إلكترونية
33	22	44	4	0	0	30	13	100	2	100	1	0	0	50	2	خبرني	
23	15	22	2	100	2	18	8	0	0	0	0	50	2	25	1	عمون	
12	8	33	3	0	0	11	5	0	0	0	0	0	0	0	0	عين نيوز	
100	66	100	9	100	2	100	44	100	2	100	1	100	4	100	4	المجموع	
100	128	100	13	100	2	100	82	100	2	100	9	100	9	100	11	المجموع العام	

## 6) شؤون اللاجئين

رغم الحجم الكبير للتغطية الإعلامية اليومية لقضايا اللاجئين، وبالتحديد السوريين، فإن عدد المواد الصحفية التي تضمنت إشارة صريحة إلى انتهاكات بحقهم، لم تتجاوز في وسائل الإعلام المرصودة 92 مادة، شكّلت 5% من إجمالي التغطية الإعلامية للانتهاكات، كما هو واضح في الجدول رقم (8).

وتركز معظم التغطية في فئة اللاجئين السوريين، بنسبة 68% من مجمل، في حين بلغت نسبة تغطية اللاجئين الفلسطينيين 26%، وغطت الـ6% الأخرى أنواع متفرقة من اللاجئين.

ساهمت الصحافة المطبوعة بنسبة 68% من مجمل المواد الصحفية في هذا الموضوع، مقابل 32%، للصحافة الإلكترونية.

وتكشف من الأرقام تفاوت اهتمام كل من الصحافة المطبوعة والإلكترونية بفئات اللاجئين، فقد تفوقت الإلكترونية على المطبوعة، في النسبة التي خصّصتها لتغطية انتهاكات اللاجئين السوريين، فغطّتهم بـ72% من حجم تغطيتها لشؤون اللاجئين بشكل عام، في حين أن المطبوعة غطّتهم بنسبة 67% من حجم تغطيتها للموضوع ذاته.

لكن المطبوعة في المقابل، منحت اللاجئين الفلسطينيين قسماً أكبر من تغطياتها مقارنة بالإلكترونية، فخصصت لهم 30% من تغطياتها لهذا الموضوع، مقابل 17% غطّتهم بها الإلكترونية.

"السبيل"، كانت هي الأعلى، من بين وسائل الإعلام المطبوعة، في تغطية انتهاكات اللاجئين، إذ ساهمت بما نسبته 40% من حجم تغطية المطبوعة لهذا الموضوع، تلتها "الدستور" التي ساهمت بـ22%، وأخيراً "الغد" و"الرأي"، بنسبة 19% لكل منهما.

وقد تفوقت "السبيل" في تغطية اللاجئين الفلسطينيين، فساهمت في هذه الفئة بما نسبته 58% من مجمل التغطية الإعلامية للصحافة المطبوعة، والأدنى هما "الرأي" و"الغد" بنسبة 11%.

كما تفوقت "السبيل" في تغطية اللاجئين السوريين، وذلك بنسبة 31% من إجمالي تغطية الصحافة المطبوعة لهذه الفئة، والأدنى كانت "الرأي"، بنسبة 21%.

إلكترونياً، كان "جو 24" هو الأكثر مساهمة، فقدّم 55% من مجمل تغطية الإلكترونية للاجئين، والأدنى كان "عين نيوز"، بنسبة 3%، من حجم تغطية الصحافة الإلكترونية للموضوع.

وفي ما يتعلق بتغطية الفئات، فكان "جو 24"، هو الأعلى في تغطية اللاجئين الفلسطينيين، فقدّم 60% من إجمالي تغطية الصحافة الإلكترونية لهذه الفئة، في حين غطّاهم "خبرني" و"عمون" بنسبة 1%، ولم يقدم "عين نيوز" أي تغطية لانتهاكاتهم خلال فترة الرصد.

كما تفوّق "جو 24" في تغطية اللاجئين السوريين، وساهم بما نسبته 52% من إجمالي تغطية الصحافة الإلكترونية، وكان الأدنى "عين نيوز"، الذي ساهم بما نسبته 5%.

#### الجدول رقم (8) شؤون اللاجئين في الصحافة الإلكترونية

المجموع	شؤون اللاجئين						الوسيلة	
	أخرى		شؤون اللاجئين السوريين		شؤون اللاجئين الفلسطينيين			
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
19	12	50	1	21	9	11	2	الرأي
22	14	0	0	24	10	21	4	الدستور
19	12	0	0	24	10	11	2	الغد
40	25	50	1	31	13	58	11	السبيل
100	63	100	2	100	42	100	19	المجموع
55	16	67	2	52	11	60	3	جو 24
17	5	0	0	19	4	20	1	خبرني
24	7	33	1	24	5	20	1	عمون
3	1	0	0	5	1	0	0	عين نيوز
100	29	100	3	100	21	100	5	المجموع
100	92	100	5	100	63	100	24	المجموع العام

## 5) حرية الصحافة

غطت الصحافة هذا الموضوع بـ62 مادة صحفية، شكّلت 3% من مجمل التغطية الإعلامية للانتهاكات، وتركز ثقل هذه التغطية في فئة "إيذاء الصحفيين"، التي اشتملت على أخبار قتل وخطف واعتقال الصحفيين دون سند قانوني، ونالت وحدها ما نسبته 52% من مجمل التغطية الإعلامية للانتهاكات هذا الموضوع.

في حين كانت الفئة الأقل تغطية، هي "القيود القانونية على وسائل الإعلام الإلكترونية"، بنسبة 2%، من حجم تغطية انتهاكات حرية الصحافة. ويوضح الجدول رقم (9) ترتيب الفئات الفرعية.

وتكشف الأرقام أن موضوع "حرية الصحافة"، من المواضيع القليلة التي اقتربت فيها الصحافة الإلكترونية "كمياً" من الصحافة المطبوعة، فقد غطت المطبوعة هذا الموضوع بـ32 مادة صحفية، نسبتها 52% من إجمالي التغطية الإعلامية، في حين ساهمت المطبوعة بـ30 مادة، نسبتها 48% من حجم انتهاكات هذا الموضوع.

وتكشف الأرقام، كذلك، التفوق النسبي للصحافة الإلكترونية في اهتمامها بانتهاكات حرية الصحافة، فقد خصصت لهذا الموضوع 5% من حجم تغطيتها لكل أنواع الانتهاكات، في حين لم تتجاوز النسبة في الصحافة المطبوعة 2%.

سبقت الإشارة إلى أن الفئة التي حظيت بأعلى نسبة تغطية، هي "إيذاء الصحفيين"، الذي غطته ما نسبته 52% من المواد الصحفية التي غطت انتهاكات حرية الصحافة، واللافت هنا، هو أن الإلكترونية ساهمت بالقسم الأعظم من تغطيات هذه الفئة، فقدّمت 18 مادة صحفية، نسبتها 56% من حجم تغطية هذه الفئة، مقابل 14 مادة للمطبوعة، نسبتها 44%.

الفئة الأخرى التي تفوّقت فيها الصحافة الإلكترونية على المطبوعة، هي "حرية التعبير"، فقدّمت الإلكترونية 6 مواد، نسبتها 67% من حجم تغطية هذه الفئة، مقابل 3 مواد للمطبوعة، نسبتها 33%.

في حين تفوّقت المطبوعة على الإلكترونية في فئة "القيود الثقافية والاجتماعية على وسائل الإعلام"، إذ غطتها بـ4 مواد، نسبتها 100% من حجم تغطية انتهاكات هذه الفئة، ذلك أن الإلكترونية لم تقدم أي مادة صحفية في هذه الفئة. "السبيل"، كانت الأعلى، من ناحية المساهمة الكمية، فقدّمت وحدها ما نسبته 41% من إجمالي تغطية الصحافة المطبوعة لهذا الموضوع، والأدنى هي "الغد"، التي ساهمت هذا الشهر، بما نسبته 16%.

إلكترونياً، كان "جو24" هو الأعلى، فقدّم 33% من إجمالي تغطية الصحافة الإلكترونية لهذا الموضوع، والأدنى هو "خبرني"، بنسبة 10% من التغطية الإلكترونية للانتهاكات حرية الصحافة، هذا الشهر.

وبشكل عام تركز اهتمام وسائل الإعلام الإلكترونية على فئة "إيذاء الصحفيين"، وكان "عمون" هو الأعلى، فساهم بما نسبته 44% من المواد الصحفية في هذه الفئة، مقابل 1% لـ"جو24"، الذي تركز اهتمامه أكثر على فئتي "حرية التعبير" و"القيود القانونية"، وذلك بنسبة 67% لكل منهما، من إجمالي التغطية الإلكترونية. في حين لم تُغطّ فئة "القيود على الصحافة الإلكترونية" بأي مادة صحفية.

## الجدول رقم (9) حرية الصحافة

المجموع	حرية الصحافة															نوع وسيلة الاعلام	
	أخرى		إيذاء الصحفيين		القيود والرقابة الاجتماعية والثقافية		القيود القانونية على وسائل الاعلام		التدخل والضغط الرسمية والسياسية على وسائل الاعلام		القيود على الصحافة الالكترونية		حرية التعبير بشكل عام				
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد			
22	7	0	0	29	4	0	0	20	1	20	1	0	0	33	1	الرأي	الصحافة الورقية
22	7	0	0	29	4	25	1	20	1	20	1	0	0	0	0	الدستور	
16	5	0	0	0	0	25	1	20	1	20	1	0	0	67	2	الغد	
41	13	0	0	43	6	50	2	40	2	40	2	100	1	0	0	السياسي	
100	32	0	0	100	14	100	4	100	5	100	5	100	1	100	3	المجموع	
33	10	0	0	6	1	0	0	67	2	100	3	0	0	67	4	جو 24	الصحافة الالكترونية
10	3	0	0	17	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خبرني	
30	9	0	0	44	8	0	0	0	0	0	0	0	0	17	1	عمون	
27	8	0	0	33	6	0	0	33	1	0	0	0	0	17	1	عين نيوز	
100	30	0	0	100	18	0	0	100	3	100	3	0	0	100	6	المجموع	
100	62	0	0	100	32	100	4	100	8	100	8	100	1	100	9	المجموع العام	

### (7) المواطنة والجنسية:

غطت الصحافة موضوع "المواطنة والجنسية"، 20 مادة صحفية، نسبتها 1%، من مجمل التغطية الإعلامية للانتهاكات.

وتركز ثقل التغطية في فئة "منح وسحب الجنسية"، وذلك بنسبة 45% من إجمالي التغطية الإعلامية للانتهاكات هذا الموضوع، وأدناها هي فئة "المواطنة" بنسبة 10%، وفق ما هو واضح في الجدول رقم (10).

تفوّقت الصحافة المطبوعة كميًا، فقدّمت 13 مادة صحفية، نسبتها 65% من حجم تغطية انتهاكات هذا الموضوع، مقابل 7 مواد للصحافة الإلكترونية، نسبتها 35%. لكن الطرفين اشتركا في أنهما اهتمتا بموضوع "المواطنة والجنسية" بالقدر ذاته، فخصّص كل منهما ما نسبته 1%، من مجمل تغطيته للانتهاكات، لهذا الموضوع.

في ما يتعلق باتجاهات التغطية نحو الفئات الفرعية، نجد أن الإلكترونية تفوّقت كميًا على المطبوعة في تغطية "منح وسحب الجنسية"، فقدّمت 6 مواد، نسبتها 67% من مجمل تغطية انتهاكات هذه الفئة، لكن المطبوعة غطت بنسبة أعلى فئة "الوافدين غير الشرعيين"، إذ قدّمت 4 تغطيات، نسبتها 80% من مجمل تغطية انتهاكات هذه الفئة.

ساهمت وسائل الإعلام المطبوعة بنسب متقاربة في تغطية انتهاكات "المواطنة والجنسية"، فقدّمت السبيل ما نسبته 31% من تغطيات المطبوعة، في حين ساهمت "الدستور" و"الرأي" و"الغد" بـ23% لكل منها.

لكن الأمر يختلف إلكترونيًا، فقد ساهم "جو 24" بما نسبته 43% من حجم تغطية انتهاكات هذا الموضوع، تلاها "خبرني" و"عمون"، بـ29% لكل منهما، في حين لم يقدم "عين نيوز"، هذا الشهر، أي تغطية للانتهاكات تتعلق بموضوع "المواطنة والجنسية".

الجدول رقم (10) المواطنة والجنسية

المجموع	المواطنة والجنسية								نوع وسيلة الاعلام		
	أخرى		الوافدين غير الشرعيين		منح وسحب الجنسية		المواطنة				
	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
23	3	25	1	25	1	33	1	0	0	الراي	الصحافة الورقية
23	3	50	2	0	0	0	0	50	1	الدستور	
31	4	0	0	50	2	33	1	50	1	الغد	
23	3	25	1	25	1	33	1	0	0	السبيل	
100	13	100	4	100	4	100	3	100	2	المجموع	
43	3	0	0	0	0	50	3	0	0	جو 24	الصحافة الالكترونية
29	2	0	0	0	0	33	2	0	0	خبرني	
29	2	0	0	100	1	17	1	0	0	عمون	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عين نيوز	
100	7	0	0	100	1	100	6	0	0	المجموع	
100	20	100	4	100	5	100	9	100	2	المجموع العام	

(8) الأقيليات:

غطت موضوع "الأقيليات" 19 مادة صحفية، نسبتها 1%، من مجمل التغطية الإعلامية للانتهاكات، يوضحها الجدول رقم (11).

والفئة التي حظيت بأكثر عدد من التغطيات، وعددها 11، بنسبة 58% من مجمل تغطية الأقيليات، هي "أخرى" التي رُصدت فيها، كما سبق القول، أخبار متفرقة، تعلقت بانتهاكات الأقيليات المسلمة في إقليم الروهنجيا في بورما، وأفريقيا الوسطى، واليهود الأفارقة في إسرائيل، والأتراك في ألمانيا.

الفئة الثانية في نسبة التغطية هي "المسيحيون"، وغطيت بخمس مواد، نسبتها 26% من تغطية هذا الموضوع، تلتها "الدروز" بمادتين، ونسبة 11%، وأخيرا "الأرمن"، التي نالت تغطية واحدة، بنسبة 5%، من تغطيات هذا الموضوع.

ساهمت الصحافة المطبوعة بـ13 مادة من تغطية "الأقيليات"، نسبتها 68% من حجم التغطية، مقابل 6 مواد للإلكترونية، بنسبة 32%. لكن النوعين اشتركا في أنهما خصصا لهذا الموضوع المساحة نفسها، من تغطيتهما العامة للانتهاكات، فخصص كل منهما لها 1%، من مجمل تغطيته، لمختلف أنواع الانتهاكات.

ولوحظ التفوق الكمي للإلكترونية في تغطية المسيحيين، فكان هناك 3 تغطيات، مقابل اثنتين للمطبوعة، في حين تعادل النوعان في تغطية "الدروز" بمادة لكل منهما، وغطت المطبوعة "الأرمن" بمادة، فيما لم تخصص لها الإلكترونية أي تغطية.

وحققت المطبوعة تفوقا كميا في أخبار الأقيليات الأخرى في العالم، والتي صُنفت، كما سبق القول في "أخرى"، فقدّمت 9 تغطيات، نسبتها 82% من تغطيات هذه الفئة، مقابل تغطيتين للإلكترونية، نسبتها 18%.

لا يكشف التحليل التفصيلي لأداء وسائل الإعلام عن فروق في التغطية، يمكن أن يرتبط بنوع الوسيلة، ولا يساعد العدد القليل جدا من التغطيات في كل فئة على التقاط ما يمكن أن يكون مؤشرا على نمط أداء. والملاحظة الوحيدة، هي حجم مساهمة "السبيل" في تغطية أخبار الأقيليات الأخرى في العالم، إذ ساهمت وحدها بـ7 مواد، من 9 مواد هي مجمل تغطية المطبوعة لهذه الفئة، وتفسير ذلك هو اهتمام "السبيل" بأخبار الأقيليات المسلمة في العالم.

### الجدول رقم (11) الأقلبيات

المجموع	الأقلبيات								الوسيلة	نوع الوسيلة	
	أخرى		الدروز		الأرمن		المسيحيون				
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار		
15	2	11	1	0	0	0	0	50	1	الرأي	صحافة مطبوعة
8	1	11	1	0	0	0	0	0	0	الدستور	
8	1	0	0	100	1	0	0	0	0	الغد	
69	9	78	7	0	0	100	1	50	1	السبيل	
100%	13	100	9	100	1	100	1	100	2	المجموع	
50	3	0	0	100	1	0	0	67	2	جو 24	صحافة إلكترونية
17	1	50	1	0	0	0	0	0	0	خبرني	
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عمون	
33	2	50	1	0	0	0	0	33	1	عين نيوز	
100	6	100	2	100	1	0	0	100	3	المجموع	
100	19	100	11	100	2	100	1	100	5	المجموع العام	

#### شكل التغطية:

#### بين الخبر والرأي:

كشفت نتائج الرصد أن المواد الخبرية، من أخبار وتقارير إخبارية، كانت الشكل الأكثر شيوعاً في تغطية الانتهاكات، في الصحافة بنوعها، وكما يتضح في الجدول رقم (12)، فمن بين 1887 مادة صحفية، كان هناك 1711 مادة خبرية، شكّلت 91% من مجمل التغطية، مقابل 175 مادة رأي، نسبتها 9%، أي أن كتاب مواد الرأي في الصحافة ما زالوا الأقل اهتماماً بشؤون انتهاكات حقوق الإنسان.

واشتركت الصحافة المطبوعة مع الصحافة الإلكترونية في الميل نحو المواد الخبرية؛ فكان هناك 1294 مادة صحفية، هي إجمالي تغطية الصحافة المطبوعة للانتهاكات، منها 1169 مادة خبرية، بنسبة 90%، مقابل 129 مادة رأي، نسبتها 10%.

في حين بلغ عدد المواد الخبرية، في الصحافة الإلكترونية 542 مادة، نسبتها 92% من إجمالي تغطيتها للانتهاكات، والبالغة 589، مقابل 46 مادة رأي، نسبتها 8%.

وتشابهت وسائل الإعلام المطبوعة، في اتجاهها نحو شكل التغطية، فبلغت نسبة المواد الخبرية في كل من "السبيل" و"الرأي" 91% من مجمل تغطية كل منهما، وتلتها "الدستور"، بنسبة 89%، وأخيراً "الغد"، بنسبة 87%. الوسائل الإلكترونية سجّلت تفاوتاً أكبر في ما بينها، وكان "خبرني" الأعلى في نسبة المواد الخبرية؛ إذ بلغت 98% من إجمالي تغطيته للانتهاكات، و"عمون" الأدنى بنسبة 83%.

الجدول رقم (12) القوالب والأشكال

النسبة من المجموع العام	المجموع	القوالب والأشكال				نوع وسيلة الاعلام	
		مواد رأي		خبر او تقرير إخباري			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد
17	318	9	28	91	290	الرأي	الصحافة الورقية
14	272	11	29	89	243	الدستور	
16	303	12	36	88	267	الغد	
21	405	9	36	91	369	السيبل	
69	1298	10	129	90	1169	المجموع	
9	165	5	9	95	156	جو 24	الصحافة الالكترونية
9	166	2	3	98	163	خبرني	
9	173	17	30	83	143	عمون	
4	84	5	4	95	80	عين نيوز	
31	588	8	46	92	542	المجموع	
100	1886	9	175	91%	1711	المجموع العام	

#### الهوية الجغرافية للتغطية:

تركز اهتمام الصحافة، بشكل أساسي على الانتهاكات الأردنية، والعربية، وانقسمت في ما بينهما، بالتساوي تقريبا، معظم التغطية الإعلامية، فقد بلغ عدد المواد الصحفية المحلية، سواء ما يتعلق بمحافظة معينة، أو تلك التي لها طابع وطني عام، 877 تغطية، شكّلت 46% من مجمل التغطية الإعلامية، في حين بلغ عدد المواد الصحفية العربية، 840 مادة، نسبتها 45% من إجمالي التغطية الإعلامية، تلتها التغطيات العالمية، وعددها 169، بنسبة 9%، كما يوضح الجدول رقم (13).

وطنيا، حظيت محافظة العاصمة بالمرتبة الأولى في حجم تغطية المحافظات، إذ غطتها 159 مادة صحفية، نسبتها 29% من حجم تغطية المحافظات، وعددها 556، تلتها محافظات الوسط، ومحافظات الجنوب بـ136 و134 مادة على التوالي، بنسبة 24% لكل منهما، وأخيرا، محافظات الشمال، التي غطتها 127 مادة، نسبتها 23%. وهي نسب تكشف توزيعا "كميًا" عادلا إلى حد ما.

ولا يعكس الترتيب السابق، نمط تغطية نوعي الصحافة، في ما يتعلّق بالهوية الجغرافية للانتهاكات، إذ تكشف الأرقام، أن التغطيات العربية احتلت المرتبة الأولى، لدى الصحافة المطبوعة، إذ كان هناك 653 مادة صحفية عربية، نسبتها 50%، من إجمالي تغطية الصحافة المطبوعة للانتهاكات، مقابل 546 تغطية محلية، نسبتها 42% من تغطية المطبوعة. وجاءت التغطيات العالمية، في المرتبة الأخيرة، من اهتمام الصحافة المطبوعة، بـ99 مادة، نسبتها 8% من مجمل تغطيات المطبوعة.

في حين اهتمت الصحافة الإلكترونية بنسبة أكبر بالشأن المحلي؛ فبلغ عدد التغطيات المحلية 331، بنسبة 56% من إجمالي تغطية الإلكترونية للانتهاكات، تلتها العربية، 187 تغطية، ونسبة 32%، في حين كان هناك 70 تغطية عالمية، شكّلت 12% من إجمالي التغطية الإلكترونية.

على صعيد التغطيات المحلية، اشتركت الصحافة المطبوعة والإلكترونية في أن تغطية المحافظات جاءت في المرتبة الأولى، تلتها التغطيات ذات الطابع الوطني، فهناك، في الصحافة المطبوعة، 361 مادة صحفية للمحافظات، شكّلت 66% من حجم تغطية الصحافة المطبوعة للتغطيات، وعددها 546 مادة، مقابل 185 مادة ذات طابع وطني عام، نسبتها 34%.



وفي الإلكترونية، هناك 195 مادة صحفية للمحافظات، نسبتها 59% من التغطيات الأردنية، مقابل 136 مادة صحفية ذات طابع وطني، نسبتها 41% من حجم التغطيات الأردنية في الإلكترونية.

وعلى صعيد تغطية المحافظات، احتلت العاصمة المرتبة الأولى، لدى المطبوعة، فغطتها بـ98 مادة، نسبتها 27%، والأدنى هي محافظات الجنوب، التي غطتها 80 مادة صحفية، نسبتها 22%.

بالنسبة للصحافة الإلكترونية، فقد حلت محافظة العاصمة في المرتبة الأولى، وكان هناك 61 مادة صحفية، نسبتها 31%، من إجمالي التغطية الإلكترونية، في حين كانت محافظات الشمال في المرتبة الأخيرة، إذ غطتها 32 مادة صحفية، نسبتها 16%.

على مستوى وسائل الإعلام في الصحافة المطبوعة، حققت "الغد" أعلى نسبة في حجم تغطيتها للشؤون المحلية (تغطيات المحافظات + المستوى الوطني العام)، حيث غطتها بنسبة 53% من إجمالي تغطيتها للانتهاكات. والأقل كانت "السييل"، التي خصصت 27%.

أما في تغطية المحافظات، فقد غطتها "الغد" والرأي، و"الدستور" بنسب متقاربة، هي 35%، و33%، و32% على التوالي، لكن "السييل" جاءت أخيرة بفارق كبير، ونسبة 15% فقط من إجمالي تغطيتها للانتهاكات.

في المقابل، تصدرت "السييل" الوسائل المطبوعة في نسبة تغطيتها للشؤون العربية، ذلك بنسبة 63% من إجمالي تغطيتها للانتهاكات، وكانت "الغد"، هي الأدنى، بنسبة 41%.

"الرأي" و"السييل"، كانتا الأعلى من بين وسائل الإعلام المطبوعة، في نسبة تغطيتهما للشؤون العالمية، وذلك بـ9% لكل منهما، تلتهما "الغد" و"الدستور" بنسبة 6%، لكل منهما.

في الصحافة الإلكترونية، كان "عمون" هو الأعلى، في نسبة تغطيته للشؤون المحلية (محافظات + المستوى الوطني العام)، التي بلغت نسبتها 77% من إجمالي تغطياته للانتهاكات، والأدنى كان "عين نيوز"، بنسبة 26%.

وقد تصدر "عمون" أيضا نسبة تغطية المحافظات، بنسبة 45%، مقابل "جو24"، الذي حقق أدنى نسبة هي 17% من إجمالي تغطية الموقع للانتهاكات.

في المقابل، تصدر "جو24" و"عين نيوز" الوسائل الإلكترونية في نسبة ما خصصاه للتغطيات العربية، وذلك بنسبة 45%، و40% على التوالي، تلاهما "خبرني" و"عمون" بنسب متقاربة، هي 26%، و24%، على التوالي. في حين تصدر "عين نيوز" الوسائل الإلكترونية في نسبة ما خصصه للانتهاكات العالمية من حجم تغطيته، وذلك بنسبة 17%، والأدنى كان "عمون"، بنسبة 9%.

الجدول رقم (13) الهوية الجغرافية

النسبة من المجموع العام	المجموع	الهوية الجغرافية														نوع وسيلة الاعلام	
		مستوى عالمي		مستوى عربي		مستوى وطني عام		محافظات الجنوب، (الكرك، معان، الطفيلة).		محافظات الشمال، (إربد، عجلون، جرش).		محافظات الوسط (مادبا، الزرقاء، البلقاء)		محافظة العاصمة			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
17	318	9	30	42	132	16	51	10	32	10	32	7	21	6	20	الراي	الصحافة الورقية
14	272	6	15	52	142	10	27	6	17	11	29	11	30	4	12	الدستور	
16	303	6	18	41	124	18	54	6	17	9	26	7	22	14	42	النقد	
21	405	9	36	63	255	13	53	3	14	2	8	4	15	6	24	السبيل	
69	1298	8	99	50	653	14	185	6	80	7	95	7	88	8	98	المجموع	
9	165	13	21	50	82	21	34	5	9	3	5	3	5	5	9	جو 24	الصحافة الإلكترونية
9	166	12	20	26	43	22	37	8	13	9	15	10	17	13	21	خبرني	
9	173	9	15	14	24	32	56	14	25	6	11	12	20	13	22	عمون	
4	84	17	14	45	38	11	9	8	7	1	1	7	6	11	9	عين نيوز	
31	588	12	70	32	187	23	136	9	54	5	32	8	48	10	61	المجموع	
100	1886	9	169	45	840	17	321	7	134	7	127	7	136	8	159	المجموع العام	

#### التحيز:

يكن خطر "تحيز" وسيلة الإعلام، في أنها تتخلى، بتحيزها، عن وظيفتها الأساسية، بوصفها أداة نقل محايدة للمعرفة، وانعكاسا أميناً للواقع، يساعد الجمهور على اتخاذ مواقف "واعية" مما يدور حولهم من أحداث، فتتحول، هي نفسها، إلى طرف في الصراع، يغيّر في الصورة التي ينقلها عن الواقع، بما يتناسب مع انحيازاته، لينتج في المحصلة، وعياً "مشوّهاً" بهذا الواقع، لدى الجمهور.

ولتحيز الإعلام مؤشرات، أحدها تغطية الحدث بالاستناد إلى مصدر واحد للمعلومات، أي تقديم المعرفة مبتورة، والتسويق لرواية طرف واحد من أطراف القصة.

أما المؤشر الآخر، فهو الاعتماد على مصادر متعددة، تمثل الأطراف المختلفة للقصة، ولكن، دون منح هذه المصادر تمثيلاً عادلاً في التغطية، سواء كان ذلك في عددها، أو في المساحة الممنوحة لها للتعبير عن وجهة نظرها، بل هي تركز الثقل لصالح طرف بعينه.

وأخيراً قد تلجأ وسيلة الإعلام إلى لغة متحيزة، تقدم الوقائع والأشخاص في القصة في سياق من الأوصاف غير المحايدة، التي تتدخل في استقبال القارئ للخبر، وتهيئه مسبقاً لاتخاذ موقف محدد.

كشفت نتائج الرصد، أن نسبة كبيرة من حجم تغطية الانتهاكات لهذا الشهر اشتملت على واحد من مؤشرات التحيز، إذ بلغ عدد المواد الصحفية، التي اشتملت على واحد من المؤشرات السابقة 1463، شكّلت نسبة 78%، من مجمل التغطيات لجميع وسائل الإعلام، والبالغة 1887 مادة صحفية، في حين، كان هناك 422 مادة، استندت إلى مصادر متوازنة، مثّلت 22% فقط، من مجمل التغطيات الإعلامية، كما هو واضح في الجدول رقم (14).

أعلى مؤشر تحيز، كان استناد المادة الصحفية إلى مصدر واحد للمعلومات، إذ اشتملت عليه، ما نسبته 52%، من مجموع التغطيات الصحفية لنوعي الصحافة.

مؤشر التحيز الثاني في عدد تكراراته هو "المصادر غير المتوازنة"؛ إذ اشتملت عليه 20% من إجمالي التغطية الإعلامية، في حين كان أدنى مؤشر للتحيز، هو "استخدام لغة متحيزة"، إذ بلغت نسبة تكراره 6%.

في ما يتعلق بالفروق بين الصحافة المطبوعة والإلكترونية، فقد تفوقت المطبوعة على صعيد اعتمادها على مصادر متوازنة، إذ بلغت نسبة التغطيات المتوازنة في المطبوعة 26% من مجمل تغطياتها، مقابل 13% فقط للصحافة الإلكترونية.

فيما تفوقت الإلكترونية في اثنين من مؤشرات التحيز، فقد بلغت نسبة التغطيات التي اعتمدت مصدرا واحدا للمعلومات 65% من إجمالي التغطية الإلكترونية للانتهاكات، مقابل 46% في الصحافة المطبوعة.

أما المؤشر الثاني، فهو "استخدام اللغة المتحيزة"، إذ بلغت نسبته 7% في إجمالي التغطية الإلكترونية، مقابل 5% للصحافة المطبوعة.

لكن المطبوعة تفوقت في مؤشر "اعتماد مصادر متعددة غير متوازنة"، فقد بلغت نسبته 23% من إجمالي تغطياتها، مقابل 14% للصحافة الإلكترونية. وقد يعود هذا إلى أن "تعدد المصادر" هو سمة للأخبار المركبة، والتقارير الإخبارية والتحقيقات، وهي أنواع صحفية، لا تسجل حضورا كبيرا في الصحافة الإلكترونية؛ فالأخبار المركبة تتميز بطولها النسبي، وهذا يتنافى مع اتجاه الإلكترونية نحو الاختصار، أما التقارير والتحقيقات، فعدا عن طولها، فإنها تحتاج إلى كادر صحفيين، لا يتوفر غالبا في المواقع الإلكترونية الأردنية.

في ما يتعلق بوسائل الإعلام، فقد تصدرت "السيبل" وسائل الصحافة المطبوعة في نسبة التغطيات التي اشتملت على أحد مؤشرات التحيز، إذ بلغت 84% من إجمالي تغطياتها، في حين كانت "الغد" هي الأقل بنسبة 54%.

أما في الإلكترونية، فقد تصدر "جو24"، الذي اشتمل ما نسبته 90%، من تغطياته على مؤشر تحيز، تلاه "عمون" بنسبة 88%، وأخيرا "خبرني" و"عين نيوز"، بنسبة 83%، لكل منهما.

وقد سجلت "الدستور" أعلى نسبة اعتماد على مصدر واحد للمعلومات، وبلغت 55% من إجمالي تغطياتها، في حين سجلت "الغد" أدنى نسبة وهي 38%.

في حين سجلت "الرأي" و"السيبل" أعلى نسبة اعتماد على مصادر غير متوازنة، وذلك بـ30%، و29%، على التوالي، تلتهما "الدستور"، بـ17%، وأخيرا "الغد" 15%.

أما اللغة المتحيزة، فقد تصدرت "السيبل" إذ اشتمل 7% من تغطياتها على لغة متحيزة، والأخيرة كانت "الغد" بنسبة 1%.

إلكترونيا، سجلت وسائل الإعلام نسبا متقاربة في اعتمادها على مصدر واحد، وكان الأعلى "عمون" بنسبة 69% من حجم تغطيته، والأقل "عين نيوز"، بنسبة 58% من إجمالي تغطياته.

بالنسبة للمصادر غير المتوازنة، كان الأعلى في نسبة تكرارها "عين نيوز"، بنسبة 21%، تلاه "جو24"، و"عمون"، والأدنى "خبرني"، بنسبة 10% من إجمالي تغطياته.

أما اللغة المتحيزة، فسجل "جو24" و"عمون" أعلى نسبة لها، من بين وسائل الصحافة الإلكترونية، إذ بلغت نسبتها 10%، و9%، على التوالي، في حين بلغت 4% في كل من "خبرني" و"عين نيوز".

الجدول رقم (14) التحيز

النسبة من المجموع العام	المجموع	التحيز								نوع وسيلة الاعلام	
		استخدام اللغة		يوجد اكثر من مصدر ولايوجد توازن بينها		يوجد توازن في المصادر		يوجد مصدر واحد للمعلومات			
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد		
17	317	5	16	30	94	25	78	41	129	الرأي	الصحافة الورقية
14	272	6	15	17	46	22	60	56	151	الدستور	
16	303	1	4	15	45	46	139	38	115	الغد	
21	405	7	27	29	117	16	65	48	196	السبيل	
69	1297	5	62	23	302	26	342	46	591	المجموع	
9	165	10	17	15	25	10	16	65	107	جو 24	الصحافة الالكترونية
9	166	4	7	10	16	17	29	69	114	خبرني	
9	173	9	15	14	25	12	21	65	112	عمون	
4	84	4	3	21	18	17	14	58	49	عين نيوز	
31	588	7	42	14	84	14	80	65	382	المجموع	
100	1885	6	104	20	386	22	422	52	973	المجموع العام	

#### الموضوعية في الفصل:

تكشف الأرقام أن وسائل الإعلام، بنوعها، حققت نتائج جيدة "نسبياً"، على صعيد موضوعية الفصل بين الرأي والخبر، وأبرز معاييرها، وجود حدود واضحة بين ما يقوله كاتب التغطية، وما تقوله مصادره، فمهمة كاتب التغطية تنحصر في النقل المجرد للوقائع، دون "خلطها" برأيه الخاص، وأي آراء ترد في أي تغطية، يجب أن تنسب بوضوح إلى مصادرها.

لقد حققت معظم التغطية الإعلامية، هذا الشرط، إذ بلغت نسبة التغطيات التي تحقق فيها الفصل بين الرأي والخبر، 84% من مجمل التغطيات، وقد تطابق، تقريباً، أداء الصحافة المطبوعة مع الإلكترونية في هذا الجانب، كما هو واضح في الجدول رقم (15).

سجلت "الغد" أعلى نسبة في موضوعية الفصل بين الرأي والخبر، بين وسائل الإعلام المطبوعة، إذ حققت 91% من تغطياتها الصحفية هذا الشرط، أما أدنى وسيلة، فكانت "السبيل"، التي تحقق هذا الشرط في 77% فقط من إجمالي تغطياتها الإعلامية. وبينهما جاءت "الرأي" و"الدستور"، بنسبة 86%، و84%، على التوالي.

إلكترونياً، تصدر "خبرني" و"عين نيوز"، بنسبة 92%، و90%، على التوالي، تلاهما "جو24"، بنسبة 85%، أما "عمون"، فقد حقق شرط الموضوعية في 77%، من إجمالي تغطياته الصحفية.

الجدول رقم (15) الموضوعية في الفصل

النسبة من المجموع العام	المجموع	الموضوعية في الفصل						نوع وسيلة الاعلام
		أخرى		لا يوجد فصل		يوجد موضوعية		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
17	318	0	1	13	42	86	275	الرأي
46	272	0	1	15	42	84	229	الدستور
16	303	1	4	8	24	91	275	الغد
21	405	0	1	23	94	77	310	السبيل
69	1298	1	7	16	202	84	1089	المجموع
9	165	3	5	12	20	85	140	جو 24
9	166	1	2	7	12	92	152	خبرني
9	173	5	8	18	32	77	133	عمون
4	84	2	2	7	6	90	76	عين نيوز
31	588	3	17	12	70	85	501	المجموع
100	1886	1	24	14	272	84	1590	المجموع العام

التعريف بالجهة المختصة:

يكتسب التعريف بالجهة المختصة بالحفاظ على الحق في الانتهاك، موضوع التغطية، والأخذ برأيها، أهميته من كونه يُعد، أولاً، مؤشراً على تحقق شرط مهني أساسي، وهو تقديم تغطية متكاملة للواقعة، تعرض لرواية الأطراف المختلفة للقصة، وثانياً، لأنه يحقق أحد الأدوار الذي يلعبها الإعلام، وهو تشكيل ثقافة حقوقية، فهو يعرف الجمهور بالجهة التي يمكنهم التوجه إليها عند تعرضهم لأي انتهاك.

تكشف نتائج الرصد، أن نسبة المواد الصحفية التي تضمنت التعريف بالجهة المختصة، والأخذ برأيها، هي 44%، من مجمل تغطية الانتهاكات للصحافة بنوعها، في حين كان هناك ما نسبته 38%، من المواد الصحفية التي لم تعرف بالجهة المختصة، و18% من المواد التي عرفت بها، لكنها لم تأخذ برأيها، كما يظهر في الجدول رقم (16).

بشكل عام، سجلت وسائل الإعلام تقارباً، في ما يتعلق باتجاهات تعاملها مع الجهات المختصة في التغطية، فقد بلغت نسبة المواد الصحفية المطبوعة التي أغفلت التعريف بالجهة المختصة 39%، مقابل 35% للإلكترونية. كما بلغت نسبة المواد التي تضمنت التعريف بالجهة المختصة، وأخذت برأيها، 46%، في المواد المطبوعة، و42% في الإلكترونية. لكن الجانب الذي سجل فرقا واضحا، كان التعريف بالجهة المختصة، دون الأخذ برأيها، فقد اشتملت عليه 24% من المواد الإلكترونية، مقابل 15% فقط من التغطيات المطبوعة.

ويكشف التحليل التفصيلي لأداء وسائل الإعلام تفاوتاً كبيراً، في تعاطيها مع "الجهات المختصة"؛ فقد بلغت نسبة التغطيات التي تضمنت إشارة إلى الجهات المختصة، مع الأخذ برأيها في "الرأي" 63%، من مجمل تغطياتها، لكن "الدستور" تلتها بفارق كبير، هو 49%، ثم بفارق أكبر، تلتها "السبيل" و"الغد"، هو 38%، و33% على التوالي. ويمكن ملاحظة العديد من أمثلة هذا التفاوت في الفئات الأخرى، سواء في الصحافة المطبوعة، أو الإلكترونية.

كما تكشف النتائج أن هذا التفاوت لا يرتبط بنوع الوسيلة؛ فقد بلغت نسبة المواد التي أغفلت فيها "السبيل" ذكر الجهة المختصة 49% من حجم تغطيتها، تلتها "الغد"، بنسبة 47%، ويقترّب هذا من نسب وسيلتين إلكترونيتين، هما "عين نيوز"، الذي أغفل ذكر الجهة المختصة في 46% من تغطياته، و"جو 24"، الذي أغفل ذلك في 42%.

وفي الفئة ذاتها، تقترب "الرأي" المطبوعة من "عمون" الإلكترونية، فقد أغفلت "الرأي" ذكر الجهة المختصة في 21% من تغطياتها، و"عمون" في 24%. وينطبق الأمر ذاته على "الدستور" المطبوعة، و"خبرني" الإلكترونية، اللتين أغفلتا الجهة المختصة في ما نسبته 37%، و32% على التوالي.

#### الجدول رقم (16) هل يوجد في المادة الصحفية تعريف بالجهة المختصة (محلية-دولية) بالحفاظ على الحقوق المطروحة في القصة الخبرية التي يتم رصدها

النسبة من المجموع العام	المجموع	هل يوجد في المادة الصحفية تعريف بالجهة المختصة (محلية-دولية) بالحفاظ على الحقوق المطروحة في القصة الخبرية التي يتم رصدها						نوع وسيلة الاعلام
		تم تعريفها وتم الأخذ برأيها		تم تعريفها ولكن لم يؤخذ برأيها		لا		
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	
17	318	63	201	16	50	21	67	الرأي
14	272	49	134	14	37	37	101	الدستور
16	303	33	101	20	61	47	141	الغد
21	405	38	155	13	52	49	198	السبيل
69	1298	46	591	15	200	39	507	المجموع
9	165	32	52	26	43	42	70	جو 24
9	166	42	69	27	44	32	53	خبرني
9	173	47	81	29	51	24	41	عمون
4	84	51	43	2	2	46	39	عين نيوز
31	588	42	245	24	140	35	203	المجموع
100	1886	44	836	18	340	38	710	المجموع العام

#### الإشارة إلى القوانين المتعلقة بالانتهاك:

اشتمال المادة الصحفية على إشارة إلى القوانين والتشريعات، التي تتعلق بالقصة الخبرية المرصودة، يأتي في سياق بناء وعي قانوني وحقوقى لدى الجمهور، يعرفه بالحدود التي يجب أن تقف عندها السلطة والأفراد، ويساعده، بالتالي، على إدراك ما يدور حوله من انتهاكات لهذه الحدود.

وتكشف نتائج الرصد تدنيا كبيرا في نسبة المواد الصحفية، التي تضمنت إشارة إلى القوانين والتشريعات المتعلقة بالقصة، إذ بلغت نسبة المواد الصحفية، التي لم تتضمن إشارة إلى القوانين والتشريعات، 94%، من مجمل تغطية الصحافة بنوعها، أي أن المواد التي تضمنت هذه الإشارة، لم تتجاوز 6%، كما يوضح الجدول رقم (17).

وسجلت الصحافة بنوعها اتجاهات متقاربة نحو مسألة الإشارة إلى القوانين المتعلقة بالانتهاك، فقد بلغت نسبة التغطيات، التي أغفلت الإشارة إلى القوانين 95% من مجموع تغطيات الصحافة المطبوعة، في حين كان هناك 93% من المواد الصحفية الإلكترونية، التي أغفلت هذه الإشارة.

وقد لوحظ أثناء إجراء عملية الرصد، أن الصحافة، بنوعها، تتجه، غالبا، نحو قصر ذكر القانون أو التشريع، على التغطيات التي يكون موضوعها قوانين وتشريعات، وكان منها على سبيل المثال خلال شهر الرصد، التغطيات التي ناقشت قانون محكمة أمن الدولة، و"المادة 308" من قانون العقوبات، الذي يوقف ملاحقة المعتصب لدى زواجه من الضحية، وأيضا تغطيات إلغاء أشكال التمييز ضد النساء في التشريعات.

وتكشف النتائج تقارب أداء الصحافتين المطبوعة والإلكترونية، في تدني نسبة المواد التي لم تتضمن إشارة إلى تشريعات، وإن تفوقت الإلكترونية بشكل طفيف؛ إذ كان هناك 42 مادة صحفية اشتملت على إشارة إلى قوانين،

شكلت 7% من مجمل التغطية الإلكترونية للانتهاكات، مقابل، 62 مادة صحفية للمطبوعة، شكلت 5% من مجمل تغطيتها.

كما تكشف الأرقام عن تقارب كبير في اتجاهات وسائل الإعلام منفصلة في ما يتعلق بالإشارة إلى القوانين والتشريعات، إذ لم تسجل أي تفاوت ذي دلالة.

**الجدول رقم (17) هل يوجد في المادة الصحفية اشارة الى القوانين والتشريعات (المحلية و/أو الدولية) التي تتعلق بالقصة الخيرية التي يتم رصدها**

النسبة من المجموع العام	المجموع	هل يوجد في المادة الصحفية اشارة الى القوانين والتشريعات (المحلية و/أو الدولية) التي تتعلق بالقصة الخيرية التي يتم رصدها				نوع وسيلة الاعلام
		لا		نعم		
		العدد	%	العدد	%	
17	318	307	97	11	3	الراي
14	272	265	97	7	3	الدستور
16	303	284	94	19	6	الغد
21	405	380	94	25	6	السبيل
69	1298	1236	95	62	5	المجموع
9	165	146	88	19	12	جو 24
9	166	163	98	3	2	خبرني
9	173	164	95	9	5	عمون
4	84	73	87	11	13	عين نيوز
31	588	546	93	42	7	المجموع
100	1886	1782	94	104	6	المجموع العام

**اتجاهات التغطية:**

توزع معظم التغطية الإعلامية للانتهاكات على اتجاهين للتغطية: الإيجابية، والمحايدة؛ فقد بلغ عدد المواد الصحفية التي غطت الانتهاكات بشكل إيجابي، 971 مادة، نسبتها 51% من مجمل التغطية الإعلامية، في حين غطت 904 مواد صحفية، الانتهاكات بشكل محايد، وذلك بنسبة 48%، في حين سجل الاتجاه السلبي في التغطية أدنى نسبة، إذ لم يتجاوز (0.5%) من مجمل التغطية الإعلامية، وفق ما يوضحه الجدول رقم (18).

اشتركت الصحافة المطبوعة مع الإلكترونية، في ميلهما إلى تغليب الإيجابية اتجاها للتغطية؛ فقد بلغت نسبة المواد التي غطيت بشكل إيجابي في الصحافة المطبوعة 675 مادة، بنسبة 52% من مجمل تغطية المطبوعة، في حين بلغ عدد المواد الإلكترونية، التي اشتملت على اتجاه إيجابي 296 مادة صحفية، بنسبة 50% من إجمالي التغطية الإلكترونية.

واشترك نوعا الصحافة أيضا، بنفس النسبة في نسبة المواد الصحفية المحايدة؛ فقد بلغ عددها في الصحافة المطبوعة 616، بنسبة 48%، مقابل 288 مادة صحفية محايدة الاتجاه في الصحافة الإلكترونية، بنسبة 48% أيضا.

كما اشتركا، أيضا في اتجاه التغطية السلبي، فقد بلغ عدد المواد التي حملت اتجاها سلبيا في الصحافة المطبوعة 7 مواد، بنسبة (0.5%)، وقدمت الصحافة الإلكترونية، أيضا 3 مواد، شكلت نسبة (0.5%)، من مجمل تغطيتها.

ومن أمثلة المواد الصحفية التي حملت اتجاهها سلبيا في تغطية الانتهاكات، مواد ترفض مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وتدعو الحكومة إلى عدم رفع تحفظها عن البنود، التي تدعم هذا المبدأ، في اتفاق "سيداو"، ومواد تحرض الأجهزة الأمنية على فض اعتصامات عمالية.

وفيما يتعلق بوسائل الإعلام، فقد وازنت "الرأي" و"الدستور"، بين الاتجاهين، الإيجابي والمحايد، فبلغت نسبة الإيجابي في تغطيات "الرأي" 53%، والمحايد 46%، أما "الدستور"، فبلغت نسبة الإيجابي 57%، والمحايد 42%. في حين اتجهت "الغد"، باتجاه التغطية المحايدة، وذلك بنسبة 70% من إجمالي تغطياتها، في حين بلغت التغطيات الإيجابية 29%. في المقابل، اتجهت "السبيل" نحو التغطية الإيجابية، وذلك بنسبة 64%، في حين كانت نسبة المواد الصحفية المحايدة 35%.

بالنسبة للصحافة الإلكترونية، فباستثناء "جو24"، الذي مال إلى التغطية المحايدة، وذلك بنسبة 60%، مقارنة بـ40% هي نسبة التغطيات الإيجابية لديه، فقد غلبت الوسائل الثلاث الاتجاه الإيجابي في التغطية.

الجدول رقم (18) اتجاهات التغطية

النسبة من المجموع العام	المجموع	اتجاهات التغطية						نوع وسيلة الاعلام
		محايد		ايجابي		سلبى		
%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	
17	318	46	147	53	169	1	2	الرأي
46	272	42	113	57	156	1	3	الدستور
16	303	70	213	29	89	0	1	الغد
21	405	35	143	64	261	0	1	السبيل
69	1298	47	616	52	675	1	7	المجموع
9	165	60	99	40	66	0	0	جو 24
9	165	48	79	51	84	1	2	خبرني
9	173	42	72	58	100	1	1	عمون
4	84	45	38	55	46	0	0	عين نيوز
31	587	49	288	50	296	1	3	المجموع
100	1885	48	904	52	971	1	10	المجموع العام

## الخلاصة:

(1) أظهر هذا التقرير اهتمام الصحافة بنوعها المطبوعة والإلكترونية بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان، فقد بلغ عدد المواد الصحفية التي نشرتها وسائل الإعلام المرصودة، وتضمنت إشارة صريحة إلى انتهاكات 1887 مادة، خلال 28 يوما، بمعدل نشر يومي 67 مادة صحفية. وتوقفت الصحافة المطبوعة "كميًا" على الإلكترونية، فساهمت بما نسبته 69% من حجم التغطية الإعلامية للانتهاكات، بمعدل نشر يومي 46 مادة، مقابل 31% للصحافة الإلكترونية، التي نشرت ما معدله 21 مادة يوميا.

(2) احتل موضوع "المجموعات الخاصة والمهمشة"، الذي اشتمل على فئات فرعية هي "المناطق النائية والأقل تنمية"، و"ذوو الإعاقات"، و"الأطفال"، و"ضحايا النزاعات"، احتل المرتبة الأولى في قائمة اهتمامات الصحافة المطبوعة، فقد نال ما نسبته 38% من إجمالي حجم تغطيتها للانتهاكات، وتركزت التغطية في فئة فرعية واحدة هي "ضحايا النزاعات"، التي غطت أخبار المتضررين من الحروب والنزاعات السياسية والعرقية والطائفية، فقد نالت هذه الفئة وحدها ما نسبته 68% من التغطية المطبوعة للانتهاكات "المجموعات الخاصة والمهمشة".



في حين اهتمت الصحافة الإلكترونية في المرتبة الأولى بـ"حق الوصول إلى الخدمات العامة"، الذي اشتمل على الحقوق المتعلقة بالتعليم والصحة والغذاء والخدمات البلدية وغيرها، وغطتها بما نسبته 25% من مجمل حجم تغطيتها لانتهاكات حقوق الإنسان.

في المقابل، نال موضوعا "المواطنة والجنسية" و"الأقليات" أدنى نسبة اهتمام في الصحافة بشكل عام، فقد غطى كلا منهما ما نسبته 1% من حجم التغطية الإعلامية للانتهاكات، وتطابق أداء الصحافة المطبوعة مع الإلكترونية في ذلك، إذ خصص كل منهما 1% من حجم تغطيته لكل موضوع.

إضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن الصحافة المطبوعة والإلكترونية اشتركتا في تدني نسبة اهتمامهما بفئات فرعية تمثل الفئات الضعيفة في المجتمع، وهي "المناطق النائية والأقل تنمية"، و"ذوو الإعاقات" و"الأطفال"، فقد خصّصت الصحافة المطبوعة ما نسبته 1% من مجمل تغطيتها للانتهاكات لفئة "المناطق والمهمشة"، وخصّصت لها الإلكترونية (0.3%) أما "ذوو الإعاقات"، فقد خصّصت لهم الإلكترونية ما نسبته (0.3%) من مجمل تغطيتها للانتهاكات، في حين لم تخصص المطبوعة أي مادة تتضمن إشارة صريحة لانتهاكات بحقهم.

(3) اتجهت الصحافة بشكل عام، والإلكترونية بشكل خاص، نحو التوسع في تغطية أخبار الجرائم والعنف، وقد أظهرت نتائج الرصد في عدّة موضوعات أن تركيز التغطية كان في الفئات الفرعية التي تتضمن أخبار عنف. وظهر هذا في موضوع "القضاء والعدالة"، الذي نالت فئتان فرعيتان فيه، هما "الجريمة والحياة"، و"الهروب من العدالة"، ويتعلق كلاهما بأخبار الجرائم، ما نسبته 72% من المواد الصحفية التي غطت الموضوع، مقابل 3% لفئة "استقلال القضاء".

وفي "شؤون المرأة والنوع الاجتماعي"، نالت فئة "العنف ضد النساء" نسبة 64% من التغطية الإعلامية لهذا الموضوع، مقابل 2% لفئة "المرأة والمشاركة السياسية".

وفي "حرية الصحافة"، خصّصت لفئة "إيذاء الصحفيين"، التي اشتملت على أخبار قتل وخطف وإيذاء الصحفيين، ما نسبته 52% من التغطية الإعلامية لهذا الموضوع، مقابل 2% لفئة "القيود القانونية على وسائل الإعلام".

وينطبق الأمر ذاته في ما يتعلق بتغطية فئة "الأطفال"، في موضوع "المجموعات الخاصة والمهمشة"، فقد خصّصت لهم الصحافة المطبوعة ما نسبته 4% من مجمل حجم تغطيتها للانتهاكات، في حين خصّصت لهم الإلكترونية ما نسبته 8% من مجمل تغطيتها للانتهاكات.

لكن ما كان واضحا أثناء عملية الرصد، هو أن التركيز في تغطية انتهاكات حقوق الأطفال تركّز أساسا في تغطية أخبار العنف ضدهم، من قتل وانتهاكات جنسية وغيرها، ما قد يعني أن ارتفاع النسبة هنا لا يعكس "وعيا" إعلاميا بحقوق هذه الفئة، قدر ما يعكس انسجاما مع ميل الإعلام لتغطية أخبار العنف.

ووفق النتائج، فقد أبدت الصحافة الإلكترونية ميلا أكبر من المطبوعة لتغطية أخبار الجرائم، ففي "شؤون المرأة والنوع الاجتماعي"، غطت الإلكترونية فئة "العنف ضد النساء" بما نسبته 67% من حجم تغطيتها لشؤون النساء، مقابل 61% للصحافة المطبوعة.

وفي "القضاء والعدالة"، خصّصت الإلكترونية ما نسبته 81% من تغطيتها لهذا الموضوع لفئة "الجريمة والحياة" و"الهروب من العدالة"، مقابل 68% خصّصتهما المطبوعة لهما.

وفي "حرية الصحافة" خصّصت لفئة "إيذاء الصحفيين" 60% من حجم تغطيتها لهذا الموضوع، مقابل 44% للمطبوعة.

أما في فئة "الأطفال"، فقد خصّصت الإلكترونية لها ما نسبته 39% من حجم تغطيتها لانتهاكات "المجموعات الخاصة"، مقابل 12% خصّصتها المطبوعة لها.

(4) في ما يتعلق بالهوية الجغرافية للتغطية، أظهرت النتائج ميل الصحافة المطبوعة إلى تغطية الانتهاكات العربية والعالمية بنسبة أكبر من الأردنية، فقد بلغت نسبتها 58% من حجم تغطيتها الإعلامية، مقابل 42% للانتهاكات الأردنية، في حين اهتمت الصحافة الإلكترونية بالشأن المحلي، وخصّصت له ما نسبته 56%، مقابل 44% للشأن العربي والعالمي.

وطنيا، اشتركت المطبوعة والإلكترونية في أنهما اهتمتا في المرتبة الأولى بشؤون المحافظات، مقابل الأخبار ذات الطابع الوطني العام، فخصّصت لها المطبوعة ما نسبته 66% من حجم تغطيتها للانتهاكات الأردنية، وخصّصت لها الإلكترونية ما نسبته 59%.

كما اشتركت المطبوعة والإلكترونية في أن محافظة العاصمة احتلت المرتبة الأولى في حجم التغطية، لكنهما اشتركتا أيضا في أن تمثل المحافظات كان، بشكل عام، وفق نسب متقاربة إلى حد ما، تراوحت بين 5% و10%.

(5) مالت الصحافة بنوعها إلى اعتماد المواد الخبرية، من أخبار وتقارير إخبارية، صيغة لتغطية انتهاكات الحقوق الإنسان، مقابل مواد الرأي، فقد بلغت نسبة المواد الخبرية في الصحافة المطبوعة 90%، مقابل 10% لمداد الرأي، وبلغت نسبتها في الصحافة الإلكترونية 92%، مقابل 8% مواد رأي. ما يدل على تدني اهتمام الكتاب والمحلّين بانتهاكات حقوق الإنسان.

#### القواعد المهنية:

أبرزت النتائج اختلالات واضحة في الأداء المهني لوسائل الإعلام في ما يتعلق بتغطية انتهاكات حقوق الإنسان، ويتبيّن ذلك في ما يلي:

(1) التحيز الواضح في معظم التغطية الإعلامية، فقد اشتمل على ما نسبته 78% من المواد الصحفية المرصودة في الصحافة بشكل عام على واحد من مؤشرات التحيز. وأظهرت النتائج أن الصحافة الإلكترونية، مالت أكثر من المطبوعة إلى التحيز، إذ بلغت نسبة المواد الصحفية التي اعتمدت مصدرا واحدا للمعلومات 65% في الإلكترونية، مقابل 46% في الصحافة المطبوعة. وبلغت نسبة المواد التي استخدمت "لغة متحيزة" 7% في الإلكترونية، مقابل 5% في الصحافة المطبوعة. لكن الصحافة المطبوعة سجّلت ميلا أكبر إلى اعتماد "مصادر غير متوازنة"، فبلغت نسبتها 23% من حجم تغطيتها الإعلامية، مقابل 14% في الإلكترونية، مع الأخذ في الاعتبار أن المصادر المتعددة هي سمة للأخبار المركبة، والتقارير الإخبارية، وهو نمط من مواد صحفية، لا يسجل حضورا واضحا في الصحافة الإلكترونية، إذ تتسم بطولها النسبي، ما لا ينسجم مع ميل الصحافة الإلكترونية إلى الاختصار.

(2) وفق النتائج، فقد تطابق، تقريبا، أداء الصحافة المطبوعة مع الإلكترونية، في ما يتعلق بشرط "موضوعية الفصل بين الرأي والخبر"، وحققت ذلك بنسبة 84% و85%، على التوالي لكل منهما.

(3) أظهرت النتائج تقارب وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية في ما يتعلق بالتعريف بالجهة المختصة بالحق الذي غطت المادة الصحفية انتهاكه، والأخذ برأيها، فقد تحقّق هذا الشرط في 46% من المواد في المطبوعة، مقابل 42% في الإلكترونية. والأمر نفسه في ما يتعلق بإغفال التعريف بالجهة المختصة، إذ أغفله ما نسبته 39% المواد الصحفية في المطبوعة، مقابل 35% في الإلكترونية. لكن الجانب الذي سجّل فرقا واضحا في الأداء، هو "التعريف بالجهة المختصة دون الأخذ برأيها"، إذ اشتملت عليه 24% من المواد في الصحافة الإلكترونية، مقابل 15% في المطبوعة.

(4) كشفت نتائج الرصد تدنيا في نسبة المواد الصحفية التي تضمنت إشارة إلى القوانين والتشريعات المتعلقة بالحق المُنتَهك القصة، إذ لم تتجاوز نسبتها في مجمل التغطية الإعلامية 6%. وسُجّلت الصحافة المطبوعة والإلكترونية تقاربا في الأداء، فقد بلغت نسبتها في الصحافة الإلكترونية 7%، في حين لم تتجاوز 5% في الصحافة المطبوعة.

(5) انقسم معظم التغطية الإعلامية للانتهاكات بين اتجاهين هما، التغطية الإيجابية والتغطية المحايدة، ووفق الأرقام، واشتركت في ذلك الصحافة المطبوعة مع الإلكترونية، فقد بلغت نسبة المواد الصحفية، التي غطت الانتهاك بشكل إيجابي، في الصحافة المطبوعة 52%، مقابل 50% في الصحافة الإلكترونية. وتطابق النوعان في نسبة المواد المحايدة، وكانت 48% لكلّ منهما، كما تطابقت في تدني نسبة التغطية السلبية للانتهاكات، التي لم تتجاوز (0.5%) لكلّ منهما.

(6) كشفت النتائج في أكثر من موضع تدنيا في مستوى التزام وسائل الإعلام، بشكل عام، بالقواعد المهنية، ويظهر هذا في ما سبق عرضه من نتائج تتعلق بمؤشرات التحيز، وشروط التعريف بالجهات المختصة، والقوانين والتشريعات المتعلقة بالقصة، ووفق الأرقام السابقة، فقد اقترب أداء الصحافة المطبوعة من الإلكترونية في أكثر من موضع. في حين تبادل النوعان، في مواضع أخرى، الأفضلية في الالتزام بالقواعد المهنية.

التحليل التفصيلي لأداء وسائل الإعلام، كلّ واحدة على حدة، يكشف أن الالتزام بالقواعد المهنية لا يرتبط بالضرورة بنوع الوسيلة، مطبوعة أو إلكترونية، ولا يرتبط أيضا بل يرتبط بسياستها التحريرية.

مثلا، حققت "الغد"، وهي مطبوعة، شرط "موضوعية الفصل بين الرأي والخبر" في 91% من تغطيتها الإعلامية، واقتربت منها في ذلك وسيلتان إلكترونيتان، هما "خبرني" و"عين نيوز"، بنسبة 92%، و90% على التوالي. في حين أن "السبيل" المطبوعة، حققت شرط "الموضوعية" في 77% من تغطيتها، وتطابقت في ذلك مع وسيلة إلكترونية هي "عمون". وينطبق الأمر ذاته على "الرأي" و"الدستور" المطبوعتين، و"جو24" الإلكترونية، الذين حقق كلّ منهم هذا الشرط في 86% و84% و85%، على التوالي.

مثال آخر يتعلق بمؤشرات التحيز، فقد اشتمل 84% من التغطية الإعلامية لـ"سبيل" المطبوعة على واحد من مؤشرات التحيز، مقابل 54% لـ"الغد" وهي مطبوعة أيضا، واقتربت "السبيل" في ذلك من "خبرني" و"عين نيوز" الإلكترونيين، اللذين تحقق ذلك في 83% من تغطية كلّ منهما.

وينطق الأمر ذاته على "التعريف بالجهة المختصة"، فقد أغفلت "السبيل" و"الغد" ذلك في 49% و47% من تغطيتهما الإعلامية، واقتربتا في ذلك من وسيلتين إلكترونيتين هما "عين نيوز" و"جو24"، اللذين أغفلا ذلك في 46% و42% من تغطيتهما على التوالي. وفي السياق نفسه، تقترب "الرأي" المطبوعة، من "عمون" الإلكترونية، فقد أغفلا ذلك في 21% و24% من تغطيتهما على التوالي.

أما في ما يتعلق بالإشارة إلى القوانين المتعلقة بالانتهاك الذي غطته المادة الصحفية، فقد أظهرت الأرقام، فباستثناء "جو24" و"عين نيوز" اللذين أغفلا ذلك في 88% و87% من تغطيتهما، فقد أغفلت بقية الوسائل من مطبوعة وإلكترونية ذلك في ما يتراوح بين 94% و97% من تغطياتها.

## التوصيات:

- 1) بناء قدرات مهنية لدى العاملين في الصحافة، في مجال تغطية قضايا حقوق الإنسان بشكل عام، بما يعكس على جودة المحتوى الإعلامي، بالتحديد في الصحافة الإلكترونية التي أظهرت النتائج ميلها نحو الإثارة، على حساب قضايا أساسية في المجتمع.
- 2) ضرورة توسيع قاعدة الاهتمام بالفئات الضعيفة في المجتمع، التي لا مناير لها، وهي الأطفال وذوو الإعاقات، وسكان المناطق النائية والأقل تنمية. ورغم أن النتائج كشفت أن المحافظات حظيت بنسب تمثيل متقاربة في الصحافة، لكن تدني نسبة تغطية المناطق النائية، يكشف أن التغطية هي على الأرجح لمراكز المحافظات.
- 3) تطوير قدرات العاملين في الصحافة في ما يتعلق بقواعد وأخلاقيات المهنة، بالتحديد في ما يتعلق بمؤشرات التحيز، وتدريبهم على إنتاج محتوى إعلامي يعتمد مصادر متعددة للمعلومات، وأن تكون هذه المصادر متوازنة، وممثلة لجميع أطراف القصة بشكل عادل داخل المادة الصحفية من حيث العدد والمساحة.
- 4) جزء من تغطية الإعلام لانتهاكات حقوق الإنسان يقوم على بناء ثقافة قانونية وحقوقية لدى جمهور المتلقين، لذلك يجب أن تراعي وسائل الإعلام ضرورة أن تشمل المواد الصحفية على تعريف بالقوانين والتشريعات التي تتعلق بالحق الذي غطت المادة الصحفية انتهاكه، وأن تشمل أيضا على تعريف بالجهة المختصة بالحفاظ على هذا الحق، مع الأخذ برأيها.

## معهد الإعلام الأردني

عن هذه الدراسة:

هذه الدراسة أصدرها معهد الإعلام الأردني، وهي دراسة أساسية لمشروع "تعزيز الحوار حول قضايا حقوق الإنسان من خلال الإعلام"، بالشراكة مع المؤسسة الكندية "صحفيون من أجل حقوق الإنسان"، وبدعم من المبادرة الأمريكية الشرق أوسطية.

المساهمون في إعداد هذه الدراسة:

- الدكتور باسم الطويسي – العميد
- الأستاذة دلالة سلامة – مستشارة
- الأستاذة غيث الشقيري – مدير مشاريع
- الأستاذة محمد الحسنات – محلل إحصائي



معهد الإعلام الأردني • Jordan Media Institute

الطلبة الراصدون:

1. ميساء الأحمد
2. ضحى أبو سماقة
3. رزان الصالحي
4. ربا زيدان
5. تقى أبو راضي
6. منار المدني
7. عصام فطوم
8. محمد دويرج

